الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٩٠
الجمعة، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديديير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مرا (ميانمار).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

مشروع مقرر (A/53/L.71)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للنمسا باسم الاتحاد الأوروبي، والذي قدم موجزا وافيا للسياسات العامة للاتحاد وفلسفته وتدابيره في هذا المجال الحاسم الأهمية. وأود فقط أن أضيف بعض الملاحظات التكميلية بشأن مجالين من مجالات حقوق الإنسان تلتزم إيطاليا بهما على نحو خاص.

تفخر إيطاليا بأنها أدت قسطها في المساهمة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال استضافتها في روما المؤتمر الدبلوماسي لإنشاء محكمة جنائية دولية. ونحن معشر الإيطاليين رأينا أن أفضل طريقة لتكريم الإعلان إنما تتمثل في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق هدف سعب إليه طوال ما يزيد على خمسين سنة: أي إنشاء هيئة قضائية دائمة تتولى محاكمة ومعاقبة أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي، في أي مكان ارتكبت فيه وأيا كان مرتكبوها. وكما يعرف الجميع، توج المؤتمر بالنجاح وأصبحت المحكمة الجنائية الدولية الآن واقعا ملموسا. وروما، بتقاليدها القانونية التي تمتد على مدى ألف سنة، شكلت الموقع المثالي لهذا المعلم البارز من أجل دحر ثقافة الإفلات من العقاب بالنسبة لأشنع انتهاكات حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. فالحدود يجب ألا تكون قائمة بعد الآن بالنسبة لهذه الجرائم.

ولئن كان نص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يتضمن حلولا توافقية بشأن عدد من الجوانب ذات الأهمية، فإن المحكمة تظل مؤسسة قوية وفعالة ومستقلة، وقادرة على الاستجابة لمتطلبات إقامة العدل في المجتمع الدولي اليوم.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86684
9886684

وما هو ضروري الآن هو أن نجعل المحكمة الجديدة تُباشر عملها في أقرب وقت ممكن. ونحن على ثقة بأن اللجنة التحضيرية ستدرس بالتفصيل وعلى الفور الصكوك اللازمة للنظام الأساسي. والأهم من ذلك كله، أن التوقيعات والتصديقات على النظام الأساسي يجب أن تؤدي إلى دخوله حيز النفاذ في العام ٢٠٠٠. وإننا نتوجه بتهنئة حارة إلى جميع تلك الدول التي وقّعت فعلا على النظام الأساسي. ومع نهاية هذا الشهر، سيصل عدد الدول الموقعة إلى ٧٣ دولة، ونحث سائر الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

ومؤخرا ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنصون، العالم بأن

"الملايين من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان هم من الأطفال، وبوصفهم أضعف فئات المجتمع، فإنهم يقعون ضحايا الهجران، والإيذاء، والعنف، والفقر، والافتقار إلى التعليم، والجوع، والحروب، والاستغلال الاقتصادي والجنسي".

ومن بين النتائج العديدة التي خلص إليها التقرير الأخير عن حالة الطفال في العالم وجود ١٣٠ مليون طفل في البلدان النامية لا تتاح لهم إمكانية الحصول على أي شكل من أشكال التعليم.

وتتضمن المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إقرارا هذا نصه:

"يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء"

والأطفال يحتاجون ويستحقون، أولا وقبل أي شيء آخر، الحماية، وهذا مبدأ أعادت الأمم المتحدة التأكيد عليه بصورة رسمية ونشرته من خلال سلسلة من الانجازات البارزة هي: تأسيس منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في ١٩٤٦، وإعلان حقوق الطفل في ١٩٥٩، والعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان في ١٩٦٦، والسنة الدولية للطفل في ١٩٧٩، وأخيرا، اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٨٩.

والاتفاقية الأخيرة، التي وقّع عليها ١٩٣ بلدا صادق ١٩١ من بينها على الاتفاقية (أي أكثر من عضوية الأمم المتحدة بست دول) أصبحت الصك القانوني الأكثر عالمية من أي صك آخر يوافق عليه المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن العمل الذي لا يكل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بحقوق الطفل، التي تجتمع مدة تبلغ ثلاثة أشهر في العام في جنيف لرصد حالة تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية، يعد بمثابة دليل على التزام المجتمع الدولي المستمر بحقوق الطفل.

وفي هذه المناسبة المهيبة، مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تؤكد إيطاليا من جديد إيمانها بأن الأطفال هم في رأس قائمة أولوياتنا ويجب أن يظلوا كذلك. وهذا الاقتناع لا ينبع فقط من شواغلنا الإنسانية، بل أيضا من حقيقة أن الأطفال يمثلون مستقبل الإنسانية. فإذا أردنا أن نواجه التحديات ونتغلب على أوجه عدم اليقين التي تكتنف المستقبل، فيجب أن نمنح أطفال اليوم - جميع الأطفال - الحق في أن يصبحوا شبانا أصحاء ومتعلمين وناضجين.

ومن على هذا المنبر، تتعهد إيطاليا مرة أخرى بالوفاء بالتزامها الخاص بالتعاون الدولي دعما للسياسات المتعلقة بالأطفال، لا سيما في البلدان النامية. وتتعهد إيطاليا بتحديد وإعطاء الأولوية لبرامج رعاية وتأهيل الأطفال الذين استغلوا اقتصاديا أو جنسيا أو تعرضوا للاضطهاد أو استخدموا كجنود، والذين شوهتهم الألغام أو تركتهم دون مأوى أو أحالتهم إلى معدمين، والذين هم، باختصار، أول ضحايا الفقر. ولمعالجة هذه الحالات، تقف حكومتي على أهبة الاستعداد لمضاعفة جهودها وطاقتها ومشروعات المساعدة الملموسة التي تعطي الامتياز للأطفال وحقوقهم.

وأود أن أختتم كلمتي بانتهاز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الخالص إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة للاحتفال الفريد الذي جرى ليلة أمس بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي. إن الإعلان شاهد على القيمة السامية التي نوليها للروح الإنسانية، وبما أن الموسيقى هي أحد أرفع أشكال التعبير عن الروح الإنسانية، لا يمكن تقديم إشادة تليق بهذا الإنجاز أنسب من الصوت الصادح من حنجرة لوسيانو بافاروتي وأنغام موسيقى وينتون مارسالس.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جامايكا.

السيدة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لغيانا باسم المجموعة الكاريبية. وأدلي بهذا البيان باسم وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، اعتمد المجتمع الدولي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمجموعة من المعايير المقبولة بصورة جماعية والمستندة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبذلك اعترف المجتمع الدولي بأن مبدأ احترام الكرامة المتأصلة لجميع أفراد الأسرة الإنسانية وحقوقهم غير القابلة للتصرف شكل أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم.

واليوم، بعد مرور ٥٠ عاما على هذا الحدث التاريخي، يظل الإعلان وثيقة قوية ذات تأثير مستمر في صوغ التشريعات الوطنية ودساتير العديد من البلدان. وإن تأكيد الإعلان على الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة شكّل مصدر إلهام للعديد من صكوك حقوق الإنسان، التي أصبحت مجتمعة معيارا دوليا يُقاس به تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وتنضم جامايكا إلى المجتمع الدولي في التشديد على أهمية الذكرى السنوية الخمسين هذه وترحب بشعار هذا العام وهو "جميع حقوق الإنسان للجميع"، حيث يدعو إلى نهج كلي إزاء مشكلة حقوق الإنسان ويعترف بأن التعزيز الفعال للسلم والأمن والازدهار الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي تُشكّل كلا واحدا مترابطا ومتصلا بصورة لا فكاك منها.

وتنتهز جامايكا هذه المناسبة لكي تؤكد من جديد على التزامها بالاضطلاع بدورها في تعزيز وحماية الحقوق الفردية والجماعية للجميع، وبخاصة حقوق أكثر الفئات ضعفا بيننا. إننا ندرك حقيقة أن احترام حقوق الإنسان عنصر أساسي في عمل الأمم المتحدة - من حفظ السلام، وحقوق الطفل، والصحة، والتعليم والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة إلى القضاء على الفقر. ولقد حفزنا هذا على التقيد بالعديد من صكوك حقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وعلاوة على ذلك، جعلنا من واجبنا

الدستوري والتزامنا الأخلاقي والسياسي العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان. وهذا الواجب يتضمن التزاما بالخضوع للمحاسبة والشفافية والنزاهة بوصفها المبادئ الأساسية التي يجب أن يستند إليها الحكم الصالح.

ولكن لا بد من الإقرار بأنه في الوقت الذي تتحمل فيه الدولة المسؤولية الأولى عن ضمان حقوق الإنسان وخلق البيئة الضرورية المُفضية إلى ذلك، فإن الناس، سواء فرادى أو من خلال الانضواء إلى مجموعات منظمة، يجب عليهم أيضا أن يتحملوا المسؤولية عن تيسير التمتع بحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها بصورة فعالة وعن بناء الانسجام والنظام الاجتماعيين اللذين يمكن أن تتقدم في كنفهما هذه الحقوق على الوجه الأكمل. وإن تكوين شراكة اجتماعية عمادها الحكومة والمجتمع المدني والمصالح الخاصة ويحترم فيها كل شخص حقوق الآخرين ومسؤوليته تجاه المجتمع، لهو أفضل ضمان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل مواطن. وهذا هو أساس الميثاق الكاريبي الخاص بالمجتمع المدني الذي تؤيده جامايكا تأييدا تاما.

إبان السنوات الخمسين المنصرمة تم إنجاز الكثير، إلا أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بما هو أكثر من ذلك. لقد استؤصلت شأفة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتفكك الاستعمار إلى حد كبير، وانتهت الحرب الباردة، لكن لا يزال هناك تمييز واسع الانتشار على أساس العرق والجنس، والمعتقد الديني. وفي أنحاء العالم يستمر النزاع الأهلي القائم على التعصب الديني والكراهية الطائفية. ولا يزال الملايين من الناس محرومين من الطعام والمأوى والرعاية الطبية والتعليم، وكثيرون ما زالوا يعيشون في فقر مدقع.

وإذ نحتفل بالذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تلتزم جامايكا مجددا بأن تبذل أقصى جهودها لتعزيز الإنجازات التي تحققت في السنوات الخمسين الماضية وبأن تُعد نفسها على نحو أفضل للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. وسنواصل عملنا بتصميم لتعزيز نظام وطني وعالمي يستند إلى العدالة والإنصاف جميع حقوق الإنسان فيه تُصان وتُعزز وتُحمى انطلاقا من الروح الحقة للإعلان العالمي.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل ملديف.

السيد شهاب (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي حقا مناسبة هامة جدا تدعو إلى الاحتفال والتأمل.

وهي فرصة للاحتفال بسبب المساهمة الضخمة التي قدمها الإعلان لقضية تعزيز حقوق الإنسان في أنحاء العالم. لقد أدى إلى نتائج إيجابية، وعمل على تقدم القيم الإنسانية وأعطى معنى أكمل لحياة الشعوب في كل مكان. لقد انبثق عنه واستلهمه ما يزيد على ٦٠ صكا من صكوك حقوق الإنسان، والعديد منها يحظى بقوة القانون الدولي.

مع ذلك يجب علينا أن نقف وقفة تأمل. لقد مرت ٥٠ سنة على اعتماده ولا تزال توجد تحديات هائلة تحول دون التحقيق الشامل للرؤيا التي عبر الإعلان عنها بدقة. وبعد نصف قرن ما زال عديدون يترنحون على حافة المخاوف والعذابات التي سعى واضعو الإعلان إلى القضاء عليها. وشهدنا المرة تلو المرة إبان العقود الخمسة المنصرمة اتجاها يثير أشد الجزع يتمثل في الارتداد إلى ارتكاب أبشع الجرائم ضد الإنسانية، مما حدا بالدول إلى اتخاذ إجراءات في أعقاب الحرب العالمية الثانية. واليوم، يجب علينا أن نفكر جديا بالوسائل التي تمنع هذه الأحداث من الوقوع مرة أخرى.

كذلك يجب علينا أن نفكر مليا باستراتيجيات تجعل من التحقيق الكامل لأهداف الإعلان أمرا عالميا وواقعيا حقا. وهذا يتطلب منا الاعتراف بالروابط بين السلام والديمقراطية والتنمية. ولا يمكن تجاهل أي من هذه في محاولاتنا لتعزيز الكرامة الإنسانية والتخفيف من المعاناة وضمان قداسة الإنسان الفرد.

وقد لا يحظى الفقراء في مجموعهم باهتمام كبير، إلا أن محنتهم تستدعي اهتمامنا الشديد إذا أردنا تعزيز حقوق الإنسان. ولقد قدر أن عدد مَن ماتوا من الجوع في أول سنتين من العقد الماضي فاق عدد مَن قتلوا في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفي نفس الفترة تسبب الجوع في القضاء كل يومين على عدد يساوي ما تسبب في قتله قصف هيروشيما بقنبلة ذرية. وازدادت

الأعداد باطراد في التسعينات. ولهذا فمن الواضح أنه لا يمكن تحقيق أهداف الإعلان دون معالجة الأزمات الصامتة للتخلف، والفقر، والضغوط السكانية، وتدهور البيئة، مما يشكّل معاناة وبؤسا لا يوصفان على الملايين. ولهذا يتعيّن علينا عندما ندخل القرن القادم والألفية الثالثة أن نضاعف جهودنا لكي نحقق المـُثل النبيلة للإعلان ولكي نضمن أن كرامة الإنسان ليست حكرا على الأغنياء.

وعلينا أن نعترف، لا بأن حقوق الإنسان الأساسية عالمية بطبيعتها فحسب، بل وبوجوب النظر إليها في سياق العملية الدينامية والمتطورة لوضع القواعد الدولية، مع مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية المتنوعة.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد للجمعية أن ملديف ستواصل دعمها الكامل لجهود هذه المنظمة ومساعيها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. ولقد أحرز بلدي تقدما مستمرا في مجال حماية حقوق الإنسان ودعمها من خلال السلام، والديمقراطية، والتنمية. ونتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وأمل، واثقين في استمرار السعادة. وننظر قـُدما إلى التقدم المتواصل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل أذربيجان.

السيد كولييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): أولا، أود أن أتوجه إلينا جميعا بالتهنئة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأهمية هذا الإعلان التاريخي واضحة للجميع.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تظهر أحكامه في دساتير دول كثيرة، أساس حماية وصيانة الحقوق والحريات الأساسية لكل شعوب العالم. ولكل فرد الحق في التمتع بكل حقوق الإنسان الأساسية وبالحماية الكاملة لهذه الحقوق، بما فيها الحق في الحياة، والحرية، وأمن الفرد، والمواطنة، وحرية الحركة، وحيازة الممتلكات، وافتراض البراءة. وخلال السنوات الخمسين الماضية بذلت جهود كثيـــرة في العالم لتنفيذ أحكام هذا الإعلان. وللأسف إننا، في هذا اليوم الذي نحتفل فيه، لا بد أن نعترف بأن حقوق الإنسان لا تزال تنتهك في بعض أجزاء العالم. إننا نطالب المجتمع الدولي بأن يوحد جهوده لمكافحة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية والتفرقة العنصرية وكراهية الأجانب.

منذ الأيام الأولى لاستعادة أذربيجان استقلالها، عانت من مأساة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. ونتيجة للعدوان المستمر من جانب أرمينيا على أذربيجان، مازالت ٢٠ في المائة من أراضي بلادنا تخضع للاحتلال حتى الآن. وسياسة التطهير العرقي، التي تتبعها أرمينيا في الأراضي المحتلة، أدت إلى التشريد القسري لمليون نسمة سكنوا مؤقتا في مدن وقرى أخرى في أذربيجان. ومن الواضح أن هناك انتهاكا صارخا لحقوق هؤلاء الأفراد، بما فيها الحقوق الأساسية مثل حقهم في العيش في أراضيهم.

وعلى الرغم من كل الصعوبات التي يواجهها بلدي منذ استعادة استقلاله، ظلت أذربيجان تواصل بناء مجتمع ديمقراطي. وفي وقت سابق من هذا العام تشكلت، بمرسوم من رئيس جمهورية أذربيجان، لجنة على مستوى الدولة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومؤخرا ألغيت، بمرسوم رئاسي، مديرية الرقابة على وسائل الاتصالات. وكان من بين المنجزات الضخمة لإضفاء الصبغة الديمقراطية على المجتمع إلغاء عقوبة الإعدام في كانون الثاني/يناير من هذا العام. كما أصدر رئيس الجمهورية قانونا إنسانيا آخر في أيار/مايو، وهو مرسوم بالعفو عن السجناء. وبمقتضى هذا المرسوم، أعفي عن الآلاف من المـُدانين. وتعزيزا للصكوك القانونية لحقوق الإنسان، أصدر الرئيس مرسوما بتدابير تكفل حريات المواطنين وحقوقهم.

وأنشأنا مؤخرا معهد أبحاث حقوق الإنسان. وهذا المعهد مكرس لإيجاد سبل إنشاء آليات للحماية الشاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ألقى السيد حيدر علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، خطابا في اجتماع لجنة الدولة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تطرق فيه إلى التطور الإيجابي للتعاون المتزايد بين الهياكل الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان. وأعرب عن الرأي بأنه على الرغم من إحراز بعض النجاح في مجال صيانة حقوق الإنسان وحمايتها فلا بد من الاضطلاع بأعمال أكثر بكثير بغية تحقيق نتائج أفضل. وهذا هو الهدف المشترك لهياكل حكومتنا ولكل فرد.

وما أحرزته جمهورية أذربيجان من التوصل إلى مركز ضيف خاص في مجلس أوروبا إسهام جوهري في تطوير الإصلاحات الديمقراطية. وهذا يتيح لنا الفرصة لكي نندمج اندماجا تاما في الهياكل القانونية الأوروبية ولكي نتلقى

المساعدات من ذوي الخبرة بغية نجاح الإصلاحات في أذربيجان.

لا تزال حكومة أذربيجان توفر كل الظروف اللازمة لحماية حقوق الإنسان. وعلاوة على الدستور الجديد الذي تكفل بمقتضاه حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، أقر تشريع يتعلق بالأحزاب السياسية والمنظمات العامة، وبوسائط الاتصالات، وبالحرية الدينية، وبالخدمة العسكرية البديلة. وكثير من لوائح القوانين التي صدرت في أذربيجان، بما فيها تلك المتعلقة بانتخابات الرئاسة واللجنة الانتخابية المركزية، صدق عليها خبراء قانونيون من منظمات دولية. وفي الأعوام القليلة الماضية، أصدر برلمان أذربيجان تشريعا يغير تغييرا تاما قواعد ووظائف وكالات إنفاذ القانون والمحاكم، بما فيها تلك المتصلة بالشرطة، وبالنيابة العامة، وبالمحاكم والقضاة، وبالمحكمة الدستورية. وينظر البرلمان حاليا في لوائح القوانين المعنية بالبلديات وبانتخابات الهيئات البلدية.

إننا ندرك أن إرساء أساس قانوني ديمقراطي لا يكفي لإقامة مجتمع ديمقراطي. لذلك انضم بلدنا منذ اليوم الأول للاستقلال، إلى ١٠٩ صكوك قانونية دولية تشمل كل نواحي الحياة تقريبا. وتبذل الحكومة قصارى جهدها لتطبيق أحكام تلك الصكوك. وأكثر من ٣٠ صكا منها تتعلق بحماية حقوق الإنسان واحترامها.

لقد قدمت أذربيجان إلى الأمين العام في الماضي تقارير أولية عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجري حاليا إعداد التقارير المرحلية الثانية.

ختاما، أود أن أؤكد الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها في الصيانة الشاملة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويمكنني أن أدعو كل الدول إلى مواصلة تأييدها للأمم المتحدة لكي تكفل الحماية والصيانة الكاملتين لحقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنما.

السيد ستاغ (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن أصحاب النوايا الحسنة، تحقيقا لرغبتهم في إيجاد العدالة في فترة البلبلة الهائلة التي تخبطت فيها البشرية قبل ٥٠ عاما، تجمعوا معا وسط كل أنواع الظلم، بهدف التوصل إلى سبل الإعراب عن تطلعات البشرية. والإعلان الذي تمخضت عنه هذه الاجتماعات عام ١٩٤٨، رغم عدم كماله، تضمَّن الأسس القانونية والأخلاقية التي يبتغيها أي مجتمع جديد لكي يتغلب على انقسامات العالم. والإعلان الذي يعود إلى تلك الحقبة يسعى إلى رسم معالم نظام للحياة العامة، والأخلاق، والرفاهة العامة، في محاولة لتحقيق التفسير الصحيح للحريات والحقوق التي صيغت فيه، والتمتع بها.

في ذلك الوقت أنشئت لجنة حقوق الإنسان داخل الأمانة العامة، وشرعت في دراسة مشاريع مختلفة انكبَّت على العمل فيها بدأب شديد الشخصيتان الدوليتان البنميتان السيد ريكاردو ألفارو والسيد ماريو دييغو.

ولأول مرة توصَّل مجتمع منظم للأمم إلى إعلان لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في وثيقة أيدها ملايين البشر الممثلين في الأمم المتحدة من رجال ونساء وأطفال من جميع أنحاء الكوكب ينشدون المؤازرة والهداية لإيجاد أفضل الحلول الممكنة لكل مشاكل البشرية.

وفي اجتماع لمجموعة ريو في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أعربت حكومة جمهورية بنما في إعلان بنما عن المستوى العام الذي تود أن تبلغه جميع شعوب العالم وأممه، مع مراعاة مبادئ عالمية حقوق الإنسان وعدم جواز تجزئتها والديمقراطية والتنمية. وفي تلك المناسبة التاريخية، أعربنا عن القلق الشديد الذي يساور شعوبنا فيما يتعلق بالعيش في كنف نظام قضائي حديث وفعَّال. وتكلمنا جهارا وبكل قوة ضد التفرقة العنصرية ولصالح وضع شروط عادلة للهجرة، التي يستحقها كل البشر بغض النظر عن أصلهم.

وبنما على استعداد دائما لكفالة ممارسة حقوق الإنسان الأساسية لكي تحول دون تطبيق أي عقوبة أو معاملة قاسية أو وحشية أو مهينة في أي مكان من العالم.

وفي تحديث اقتصادنا، كثيرا ما نصادف الأضرار التي عادة ما تصاحب الإصلاحات الهيكلية، وهي أضرار لا بد منها رغم أنها قد تكون مؤلمة. إلا أننا لحسن الحظ، وبأقل قدر من المعاناة، تمكَّنا من إحراز التقدم بفضل الحكومات التقدمية، مثل الحكومة الحالية.

لقد ساند بلدنا دائما الحماية الواجبة لأكثر الجماعات ضعفا في المجتمع، وبخاصة الأقليات العرقية والنساء والأطفال. ويدرك مواطنونا أن التعليم والقضاء على الفقر أفضل وسيلتين لتعزيز حقوق الإنسان.

ونود أن نسجل تقديرنا للجهود العظيمة التي بذلتها سيدة بنما الأولى في السنوات الأربع الماضية لتطبيق كل الأحكام المتعلقة بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وباتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبمعاملة الأطفال معاملة حسنة.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وقّعت بنما على اتفاقية حقوق الطفل ثم صدقت عليها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. ودخلت الاتفاقية حيّز النفاذ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. ومن دواعي فخرنا الشديد أن نقول إننا نشجع دائما إعادة التأهيل النفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للأطفال الذين يقعون فريسة لكل أشكال الصراع، والإيذاء، وتخلي أقربائهم عنهم، والاستغلال، والتعذيب لكي توفر لهم المناخ الذي يمكّنهم من التمتع بصحة أفضل وبالعزة والكرامة في طفولتهم.

ومن الأمور ذات الأولوية أن جمهورية بنما أصبحت طرفا في مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات التي تنص على التدابير الأساسية لمكافحة الإرهاب الدولي. واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها واحدة من أقدم معاهدات حماية حقوق الإنسان، فقد اعتمدت في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، أي قبل يوم واحد من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن المؤسف أنه لا تزال هناك اليوم حكومات في العالم غير قادرة على كبح جماح ظاهرة الكراهية المؤسفة هذه، وتصر على استخدام قوة جيوشها أداة للدبلوماسية.

واعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما هذا العام كان خطوة هامة نحو معاقبة مرتكبي الإبادة الجماعية.

ونشعر بالامتنان بصفة خاصة عندما نلاحظ المشاركة المفيدة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشجيع إيلاء قدر أكبر من الاحترام لحقوق الإنسان لأبناء شعبنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد أوان (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ بعد أن طُويت صفحة من أحلك الصفحات في تاريخ البشرية.

ولم يكن ذلك مجرد عمل صادر عن إيمان يعبّر عن احتجاج الضمير الإنساني على أهوال الحرب العالمية الثانية، بل كان أيضا وفوق كل شيء، عملا تأسيسيا. فلما كان الإعلان قد نادى للفرد بحقوق الإنسان العالمية التي لا تتجزأ، فإنه بذلك يكون قد حقق مثلا أعلى لكل البشر عن طريق توفير أساس وإطار لكل تقدم إضافي في هذا المجال.

واليوم نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لهذه الوثيقة التاريخية. وهذه فرصة لنا، لا لكي نرجع إلى مصادرنا فحسب، بل لكي ندرس رسالة الإعلان أيضا، التي لا بد لنا أن نتذكر أنها لم تفقد قوتها ولا شعبيتها.

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، استمر بذل جهود ضخمة لبناء حقوق الفرد وتقنينها. فقد اعتمد المجتمع الدولي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وبالتمييز العنصري، وبمكافحة التعذيب.

ولكفالة الوجود الحقيقي لهذه الحقوق، وبخاصة على الصعيد الإقليمي، اعتمد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وبالمثل، على الصعيد المحلي، أصبح تعزيز حقوق الإنسان وصيانتها مطلبين رئيسيين لجمهورية مالي الثالثة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر أنه منذ عام ١٩٩٤ يجري إضفاء الصبغة المؤسسية على نظام الاستئناف الديمقراطي لدينا، الذي يمكن الأفراد، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر من كل عام، من اللجوء مباشرة وعلنا إلى الحكومة بشأن احترام حقوق الإنسان في مالي.

وبنفس هذه الروح أسسنا برلمانا للأطفال ونظمناه إداريا، وهو محفل لأطفال مالي يعبّرون فيه عن مشاعرهم بحرية لكي يساعدوا السلطات العامة على تنفيذ خطة وطنية للعمل من أجل بقاء الطفل وتنميته وحمايته.

وفي زمن العولمة والنفوذ المتزايد للعناصر الاقتصادية الفاعلة، يتوجب علينا أن نكافح في سبيل حقوق الإنسان، وبخاصة في مجالي الاستبعاد وعدم المساواة. إن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تعزز كل منهما الأخرى وترعيان معا مناخا ملائما لإنشاء دولة ترتكز على سيادة القانون ويقل فيها التوتر والفقر.

واقتناعا من مالي بهذه الحقائق، فإنها تلتزم بتعزيز الحق في التنمية وهو الحق الأساسي للتضامن. وهذا الحق الإنساني الجديد، الذي يرتكز على فكرة الترابط، يعني أن لكل الأفراد ولكل الشعوب الحق في التنمية، وفي الازدهار، الذي يمنع بدوره الجوع والمرض والأمية. وهذا يعني أيضا عدالة أكبر في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وإذ نتابع نتائج مؤتمر فيينا لعام ١٩٩٣، علينا أن ننظر معا في التهديدات الجديدة لحقوق الإنسان: مثل مشاكل تدهور البيئة، والتكاثر الاصطناعي، وتكنولوجيات الإعلام، التي يمكن أن تشكك في الحق في الحياة، وفي تكامل الفرد وفي حرية التعبير.

وفي الوقت ذاته، هل يسعنا في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن نفوت فرصة الترحيب باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؟ لقد سبق لبلدي، مالي، أن وقع على النظام الأساسي وسيبذل قصارى جهده لإنشاء المحكمة بسرعة، فهي أداة أساسية لتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أؤكد من جديد التزام مالي بتعزيز حقوق الإنسان وصيانتها، بجملة أمور منها تأييدها غير المشروط للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن هذا البند.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أستشير الجمعية بشأن الانتقال فورا إلى النظر في مشروع المقرر المتضمن في الوثيقة A/53/L.71. ولما كانت تلك الوثيقة لم تعمم إلا قبل برهة وجيزة، فمن الضروري في هذا الصدد تعليق العمل بالحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي للجمعية، التي تنص على ما يلي:

"لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عُممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

ومع مراعاة ما ورد في مشروع المقرر، الذي تقرر الجمعية بمقتضاه ببساطة أن تدرج في جدول أعمالدورتها الثامنة والأربعين بندا عنوانه "الذكرى السنوية الخامسة والخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا المقترح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع المقرر A/53/L.71. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد سيوم (إريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نجد أننا جميعا لدينا الكثير مما يجب التأمل فيه بالنظر إلى مفهومنا العام لما يشكل حقوق الإنسان التي يمكن تطبيقها عالميا، وممارستنا لتنفيذها. وأعتقد أننا نعتبر، أو على الأقل نعلن أننا نعتبر، أن مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مُثل عليا سامية يجب أن ترشد سلوك جميع الحكومات، والمؤسسات، والأفراد عند تعاملهم مع كل شخص وكل مجموعة اجتماعية. وقد جرى الكثير من التفصيل والتوسع في تفسير الحقوق التي نصت عليها تلك المواد منذ إعلانها قبل ٥٠ عاما.

لا يوجد خلاف على ذلك. وإن كانت هناك اختلافات فهي في مجالات ثانوية يستغل فيها البعض أحيانا التراث الثقافي والظروف المحلية الخصوصية الأخرى كمبرر للحد من نطاق تطبيق بعض مواد الإعلان. وأعتقد أن التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، والتفاعل العالمي المتنامي، وارتفاع المستوى العام للتعليم وما ينتج عن ذلك من مستوى أعلى للوعي، كل ذلك يسد بالضرورة الهوة الضيقة بالفعل التي تفصل بين هذه التفسيرات. وتؤكد

حكومة دولة إريتريا من جديد أن الإعلان عالمي بالفعل وأن فكرة حقوق الإنسان المتأصلة في مبادئه يمكن تقفي أثرها بيسر من خلال الهياكل اللغوية والثقافية والتقليدية للمجتمعات كلها.

أما أكبر هوة فتوجد بين ما تجسد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وممارسة حقوق الإنسان. والحملة التي تشن في جميع أنحاء العالم لاحترام حقوق الإنسان تتزايد تزايدا محمودا، ومن المؤكد أن هذا الجهد قد زاد من وعي المستضعفين في العالم، وآمالهم وتصميمهم على الكفاح. إلا أن سجلات حقوق الإنسان لدى معظم الحكومات وردود الآخرين على تلك السجلات لا تزال قاصرة عما يجب القيام به لكفالة وجود رحيم للشعوب في جميع أنحاء العالم. وكثيرا ما تعتبر حكومات عديدة حقوق الإنسان مجرد شعار يرفع، أو تستخدمها أداة سياسية ضد الأعداء، فتجعلها براقة مع الأصدقاء وتتجاهلها عندما تستدعي مصالحها القومية المباشرة ذلك.

وفي ضوء هذه الحقيقة، تصبح الأمم المتحدة، وبخاصة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أداة جوهرية للعمل الجماعي في رفع صوت من لا صوت لهم وفي الدفاع عن حقوق من لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، والذين ما زالوا يقعون ضحايا الجرائم المروعة. ولا بد من توجيه الثناء إلى الأمين العام، كوفي عنان، وإلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنصون للجهود الدؤوبة التي يبذلانها لكي يكفلا مواجهة الأمم المتحدة هذا التحدي.

ومن البديهي بطبيعة الحال أن الأمم المتحدة ليست أكبر من مجموع دولها الأعضاء ذات السيادة، أيدي مسؤوليها ومؤسساتها ستظل ضعيفة، بل ومكتوفة، إن لم تبد كل دولة عزمها على التعاون مع جهودهم. ولا بد من الاعتراف بأن هذا التعاون ليس موجودا بالدرجة المطلوبة، وبخاصة من جانب القادرين عليه. وعلى الرغم من أنه قد لا يكون هناك إجماع، فإن الجهود الجسورة والمتضافرة لا بد من أن تبذل من جانب الملتزمين بالتمسك بتطبيق حقوق الإنسان على الصعيد العالمي وبكفالة ذلك. وهذه الجهود، التي تمثل تطلعات بلايين المستضعفين في العالم، يمكن أن تقويهم وأن تقوي غيرهم داخل الأمم المتحدة وخارجها، ممن يتولون الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، حتى يتغلبوا على من يسيؤون إليها ويفلتون من العقاب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مرا (ميانمار).

وأود أن أذكر هنا أن دستور بلدي يتمسك بحقوق الإنسان وأن حكومتي تبذل قصارى جهدها لكي تكفل احترام حقوق الإنسان، كما كرست في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، داخل حدود إريتريا. وسجلنا يثبت هذه الحقيقة، حتى في وقت المعاناة، أثناء الحرب والصراع.

غير أن من المؤسف أن نشهد أن بعض الحكومات تسيئ إلى حقوق الإنسان بأبشع السبل، وأن هذه الجرائم يسمح لها بأن تستمر دون رد مناسب من المجتمع الدولي. وعلى سبيل المثال أشير هنا إلى استمرار ترحيل الإريتريين والإثيوبيين ذوي الأصول الإريترية، واحتجازهم ومصادرة أملاكهم ومعاملتهم معاملة وحشية من جانب الحكومة الإثيوبية، وهذا لم يؤد إلى معاناة عشرات الآلاف فحسب، بل أيضا إلى موت الكثيرين. وقد بلغ اليوم عدد المرحلين ترحيلا ظالما والمحتجزين بطريقة استبدادية أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص. وبينما أتكلم الآن إلى الجمعية، تستمر مطاردة وجمع من بقي منهم في البلد.

وجرائم إثيوبيا ضد هؤلاء المدنيين الإريتريين الأبرياء تحقق منها عديد من المراقبين المستقلين وأدانها بعضهم. إلا أن النظام يواصل ارتكاب هذه الجرائم بمنأى عن العقاب لأنه لم يكن هناك رد فعل دولي مناسب ضده. وما لم يتخذ إجراء في حالات ارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان، فإن الهوة بين مُثلنا العليا المعلنة وأفعالنا ستستمر في الاتساع، مما ينفي معنى نفس المُثل العليا التي ندعي التمسك بها.

وبغض النظر عن هذا الإحباط، يتعهد بلدي بألا يتراجع عن بذل قصارى جهده لكي يكفل أن أفعاله توائم معتقداته،ولكي يواصل من يلتزمون بالعمل بغية تحقيق عالم عادل تحترم فيه حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ولا بد للأمم المتحدة أن تكون المحفل المركزي والأولي لتنسيق هذا الجهد الجماعي. وآمل مخلصا في أن ترقى أعمالنا الفردية والجماعية في الأيام والأعوام القادمة إلى مستوى المُثل العليا التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإلى توقعات المستضعفين الذين لا ملجأ لهم إلا أن يولونا آمالهم وثقتهم لكي ندافع عنهم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد كيتيخون (جمهورة لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نجتمع هنا اليوم لنقيم احتفالا مهيبا بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا الإعلان التاريخ الذي اعتمدته جمعيتنا عام ١٩٤٨ لا يزال الإطار المرجعي الرئيسي لتحديد احتياجات البشر من أجل تحقيق تنميتهم الكاملة. وهو يجسد أيضا آمال شعوب العالم وتطلعاتها المتقدة إلى العيش في سلام وأمن وبكرامة، وإلى التمتع الكامل بحقوقها وحرياتها الأساسية.

لقد مرت ٥٠ سنة وما زال المثل الأعلى الذي ألهم الجمعية العامة عام ١٩٤٨ بعيد المنال. إن ظروف العوز والمرض والجوع لا تزال تلازمنا ولا تزال تشكل عقبات رئيسية في طريق التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وفي ضوء هذه الحالة، من الجوهري للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده ويتخذ إجراءات أكثر فعالية في البحث عن الأهداف المشتركة التي وضعناها لأنفسنا.

وأمة لاو أمة عريقة مشهورة بماضيها القديم. ولقد كان بلدنا البطل، خلال تاريخه الطويل، هدفا لشتى أشكال العدوان الأجنبي. ولكن شعب لاو المتعدد الأعراق، والمزود بروح قتالية لا تقهر وبتصميم على النصر، نهض من جديد وقاوم دائما نير السيطرة الأجنبية. وبإعلان تأسيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، مارس شعب لاو بأكمله حقه الأساسي في تقرير المصير. ومنذ إقامة النظام الشعبي الجديد وحكومتنا تبذل قصارى جهدها لإعادة بناء وطنها الذي دمرته الحرب، في نفس الوقت الذي تكفل فيه أمن الدولة والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

في عام ١٩٩١ سنت الجمهورية أول دستور ينص بوضوح على حقوق مواطنين لاو وواجباتهم. وتلا ذلك اعتماد قوانين أخرى كثيرة في مجالات مختلفة، مما يشهد للحكومة بتصميمها على تحويل بلدنا تدريجيا إلى دولة تخضع لسيادة القانون. ويعيش شعب لاوس الآن في سلام ووئام، وقد كرس نفسه تماما لبناء الاقتصاد الوطني بغية إنقاذ البلد بحلول عام ٢٠٢٠ من وضعه الحالي الذي يتسم بالتخلف.

لقد مضت ٥٠ سنة على إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولئن كانت هناك إسهامات كبيرة جرت في مجال حقوق الإنسان، فلا يزال أمامنا الكثير مما يجب الاضطلاع به. ولئن كنا نكرر موقفنا المدئي من أن حقوق الإنسان يجب ألا تستغل بأي حال من الأحوال كأدوات سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية للغير، فإننا نرى أن من الضروري للمجتمع الدولي أن يتعاون وأن يعمل معا لتحقيق أهدافه في هذا الصدد. ولن نضمن النجاح في هذه المهمة الصعبة، مهمة تعزيز حقوق الإنسان، إلا بالتعاون والحوار الدولي الجاد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكيزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل عام من حلول الألفية الجديدة، وبينما يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ليست هناك حاجة لأن نذكّر بأن بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعرض لعدوان مسلح يهدد الحقوق الأساسية لمواطنيه، مما يشكل خطرا شديدا على سيادته ووحدة أراضيه.

وبالرغم من هذه الحالة التي تمثل بجلاء انتهاكا للإعلان الدولي لحقوق الإنسان من خلال الفظائع التي يرتكبها المعتدون يوميا ضد سكان المقاطعات التي يحتلونها، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي دولة تحب السلام وتحترم الاتفاقيات الدولية، تود أن تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وتحرير جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧ كان يهدف إلى إنهاء الدكتاتورية واستعادة شعب الكونغو كرامته - التي انتهكت انتهاكا شديدا - بإرساء قواعد حكم القانون الذي يحترم الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وحكومتي من بين الحكومات التي تعتقد أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في كل عضو من أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف، يمثل أساس الحرية والعدالة والسلام في جميع أنحاء العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مرا (ميانمار).

ولهذا، عملت حكومتي بحزم، بعد التحرير مباشرة، على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل أنحاء الأراضي الوطنية، وعلى إنشاء برامج لحقوق الإنسان. ولا بد الاعتراف بأنه على الرغم من كل العقبات التي واجهتنا، فإن حكومتنا تمكنت، حتى في إطار الحرب

العدوانية الحالية الصعب، من أن تعبر بطريقة ملموسة عن تكريس شعب الكونغو لثقافة السلام وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الحالة في الميدان، التزمت الحكومة بجدولها الزمني لإضفاء الصبغة الديمقراطية الفعالة على المجال السياسي الوطني. وتحقيقا لهذا الهدف، تم الوفاء بعدة مراحل من الجدول الزمني الانتخابي. وكانت آخر هذه المراحل الإعلان الصادر عن رئيس الدولة في مؤتمر القمة العشرين لرؤساء الدول الأفريقية وفرنسا برفع تدابير تعليق أنشطة الأحزاب السياسية بنهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

ونود أن ننوه بإنشاء وزارة لحقوق الإنسان في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الفرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسعى تلك الوزارة أيضا إلى تعزيز وضمان احترام القانون الإنساني الدولي. ومن الجدير بالذكر أيضا أن حكومتي بدأت منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بالسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إلى المتحاربين والمحتجزين الآخرين وكذلك إلى سجناء الحرب. وقد بدأت لجنة الصليب الأحمر عملها بالفعل بتطبيق المعايير ذات الصلة بالزيارات وبجلسات الاستماع.

ومن الانجازات الأخرى لحكومتي تشكيل لجنة معنية بالقضايا الإنسانية مشتركة بين الإدارات؛ وهذه اللجنة، في إطار العدوان الحالي، تكفل حماية الضعفاء وتيسر السفر إلى الخارج لمن يرغبون في ذلك.

وبالنسبة للاحتفال بالحدث الذي يجمعنا اليوم، أود أن أبلغ المجتمع الدولي بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدولة العضو في الأمم المتحدة التي تلتزم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصا وروحا، لم تتخذ موقف المتفرج من هذا الحدث. فهي تعمل في سياق الاحتفال على تنفيذ خطة عمل وطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان.

ولهذا، وبالاشتراك مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كينشاسا، أشرفت وزارة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنواع مختلفة من الأنشطة طوال الأسابيع القليلة الماضية بوصفها جزءا من حملة لزيادة التوعية بحقوق الإنسان في جميع القطاعات المختلفة في المجتمع الكونغولي، ولا سيما المجتمع المدني، والجامعات، والجيش، والشرطة، والقضاء.

وقد أعلنت وزارة حقوق الإنسان مؤخرا عن عزمها على الدخول في شراكة مع الجيش والشرطة الوطنية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفضلا عن ذلك، بدأت حملة يوم الثلاثاء ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لنشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باللغات الوطنية الأربع.

وتود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكرر طلبها المساعدة في إصلاح نظامها القضائي بغية المعاونة على مساندة جهودها المستمرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة أفضل في جميع أنحاء ترابنا الوطني. ويتفق هذا الاتجاه مع رسالة الأمم المتحدة، التي تتمثل مهمتها الأولى في تعزيز التقيد العالمي بالصكوك الدولية وتطبيقها الصارم من جانب الدول الأطراف.

ختاما، أود أن أكرر التزام حكومتنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعزمها على إقامة حكم القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أخيرا، أود أن أذكر أن وزارة حقوق الإنسان في الكونغو، التي تتناول التنسيق الوطني لقضايا حقوق الإنسان، تواصل كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية من جانب جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غابون.

السيد إسونغي (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي في البداية أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به مساء أمس ممثل بوركينا فاصو باسم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية.

الأمم المتحدة، باعتمادها الصكوك المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إنما أعربت عن عزمها على الرد على الاعتداءات والانتهاكات العديدة الموجهة لكرامة ووقار البشر في جميع أنحاء العالم على مر العصور. ومنظمتنا منذ ولادتها، بدأت نقاشا بشأن حقوق الإنسان أدى إلى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. والاحتفال اليوم بالذكرى السنوية الخمسين لصدور ذلك الإعلان يتيح لنا فرصة التعرف على مدى ما أنجزناه.

سبق أن قيل الكثير عن العالم على طريق حقوق الإنسان الأساسية، من اعتماد الإعلان عام ١٩٤٨ إلى الآن. وقد كان عام ١٩٩٨ جوهريا في هذا الشأن، ففيه جرى، ضمن جملة أمور، تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، وبدء التحضير للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والإثني وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من الأشكال المعاصرة للتعصب. ولا يسعنا أن ننسى النظام الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، الذي اعتمده عدد من البلدان، بما فيها بلدي، في مؤتمر روما في تموز/يوليه.

ولكن بعد ٥٠ عاما من الجهد والتقدم في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يتوجب علينا أن نواجه حقيقة أن انتهاكات هائلة للمبادئ التي نص عليها الإعلان لا تزال ترتكب في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لا بد أن يكون من الأهداف ذات الأولوية لدى المجتمع الدولي.

وتمشيا مع هذه الفلسفة، تعتبر غابون أن حقوق الإنسان من الأسس الجوهرية لوجودها. وإقامة دولة على أساس سيادة القانون، تعتمد على احترام القانون، ولا سيما حقوق الإنسان كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانت الشاغل الدائم لأسلافنا الذين قادوا بلادنا إلى الاستقلال. ولهذا، يؤكد شعب غابون في دستورنا عزمه على حماية استقلاله ووحدته الوطنية، وكذلك التزامه بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذا العزم، بقيادة السيد الحاج عمر بونغو، ظهر على الصعيد الدولي في انضمامنا إلى أغلبية الصكوك السارية لحقوق الإنسان، بما فيها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

فضلا عن ذلك، ولما كنا قد ترأسنا الفريق العامل المخصص لحالات الصراع في أفريقيا التابع لمجلس الأمن، لا يمكننا أن نغفل ذكر الرابطة الوثيقة بين الصراعات وحقوق الإنسان.

وكما تعلمون، فإن الصراعات العديدة التي ما زالت تضطرم في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أفريقيا، تؤدي إلى انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وترتكب ضد السكان المدنيين واللاجئين. فلهذا السبب ندعو إلى وضع حد لتدفق الأسلحة إلى تلك المناطق من العالم.

إن التمتع بحقوق الإنسان هو أيضا تعهد طويل الأجل يجب ألا يهمل وألا يتجاهل احتياجات الفرد الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. إذ كيف بإمكاننا أن نتكلم حقا عن حقوق الإنسان عندما لا تتوفر إمكانية وصول الأغلبية الواسعة من سكان العالم، ولا سيما سكان الجنوب، إلى الأغذية والتعليم.

وهذه المسألة، كما نراها، ينبغي أن تعطى أولوية مطلقة بين المهام التي لا يزال يتعين القيام بها انسجاما مع جميع المثل النبيلة التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى غرار ذلك، يجب أن يكفل المجتمع الدولي أن يكون الألفية الجديدة بمنأى عن المساوئ الأخلاقية التي شهدتها البشرية من قبيل الرق والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية، وهذا غيض من فيض.

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعتبر أحد أكبر الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة ويوفر هذا الاحتفال فرصة لنا للنظر في الانجازات التي حققتها البشرية من حيث كفالة كرامة الفرد، وتنفيذ المبادئ الأساسية المتمثلة في العدالة والحرية والسلام.

لقد أحرز طوال نصف القرن الماضي تقدم لا شكل فيه في مجال مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، والانجازات الأساسية عززت الديمقراطية ووسعت نطاق الحرية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن هذه الانجازات الرائعة لا تعني أن أهداف البشرية تحققت، إذ أن الإنسان لا يزال يواجه تحديات هائلة تعوق إعمال عدد كبير من الحقوق المقبولة.

إن انتشار الصراعات العرقية والإبادة الجماعية، وتزايد العنصرية والمقصودية ، والتمييز ضد المرأة، واضطهاد الأقليات، والسجن دون مراعاة الإجراءات القانونية، والإرهاب، وتزايد الفقر شدة، ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان هي أمثلة تذكرنا بهذا. علاوة على ذلك، فإن أوجه التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان تتعلق اساسا بالميدانين المدني والسياسي، ولم يول اهتمام كاف للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولست بحاجة إلى أن أشدد على أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية هما مفتاح الانتعاش الاقتصادي وتطوير الديمقراطية، والاستقرار السياسي وحقوق الإنسان.

والمغرب التي تشارك مشاركة نشطة في بناء نظام عالمي منصف وعادل وديمقراطي، تؤكد مجددا اليوم التزامها بالمبادئ التي كانت حافزا على وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتؤكد مجددا التزاميها بتعزيز حكم القانون، وبحماية الحقوق والحريات وفقا لتعاليم الإسلام وأحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مملكتنا.

لقد مرت المغرب في السنوات الأخيرة بمراحل هامة على طريق تعزيز وتحسين الحالة في مجال حقوق الإنسان، وشهدت الحالة تطورات بارزة نتيجة تعزيز الهياكل القانونية والقضائية والإدارية، بما في ذلك إنشاء وزارة حقوق الإنسان، ووضع عدد من الصكوك القانونية الأخرى. وأعمال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المغرب تقوم بها مؤسسات حكومية، فضلا عن عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تمثل مختلف الاتجاهات السياسية. والمجلس الاستشاري المعني بحقوق الإنسان مسؤول عن كفالة توافق القوانين الوطنية مع روح ونص الصكوك الدولية التي تنضم المغرب إليها.

ومن بين الأعمال التي تم القيام بها في مجال تعزيز حقوق الإنسان التثقيف بمبادئ حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية التي تكون المغرب طرفا فيها، بما في ذلك انشاء مؤسسات تدريبية هدفها تعليم المواطنين مسؤولياتهم. وصادقت المغرب أيضا على معظم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، اقتناعا منها بأن حكم القانون، وحرية الأفراد والمساواة بينهم، وحقوق الشعوب، والتفاهم والتعاون المتبادلين، أمور ستسود في نهاية المطاف.

إن تصميم الحكومة المغربية على تعزيز حقوق الإنسان يؤكده الدستور الحديث الذي ينص على أن المملكة تؤيد المبادئ والحقوق والواجبات التي تتضمنها مواثيق الوكالات الدولية، ويؤكد مجددا التزامها بحقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

لقد عقد المجلس الاستشاري المعني بحقوق الإنسان، في مراكش في نيسان/أبريل ١٩٩٨ الاجتماع الشرق أوسطي الأول للمؤسسات الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان في فرنسا ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبروح من المؤتمر الأوروبي - الشرق أوسطي المنعقد في برشلونة عام ١٩٩٥. وتوج هذا الاجتماع باعتماد بروتوكول يتعلق بانشاء مركز للتدريب والتوثيق في المغرب يعنى بحقوق الإنسان، وهو مركز يرمي إلى المساعدة على تحسين مفهوم عامة الناس للطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم إمكانية تجزئتها، بغرض التوصل إلى فهم أفضل لقيم السلام والتسامح والحوار.

وبفضل تصميم وإرشاد جلالة الملك، فإن الأحكام التي اعتمدتها الحكومة المغربية بغية إنجاز الملفات العالقة والمشاريع قيد التنفيذ للتوفيق بين القوانين، ولترسيخ تعليم حقوق الإنسان، ولإجراء حوار وقيام شراكة مع مختلف الحركات في المجتمع، لشهادة على توفر الإرادة السياسية لدى المغرب لإنشاء مجتمع يقوم على التضامن والإلفة.

ولئن كانت ظاهرة العولمة والتكامل اللذين اتسم بهما الجزء الثاني من هذا القرن بطابعهما تساعد بلا شك على تحسين وتطوير الاقتصاد العالمي، فهي تستلزم إجراء تكيفات مناسبة بغية تجنب تهميش البلدان التي ما زالت اقتصاداتها غير مستقرة، ويبدو من المناسب إقامة حوار ديمقراطي ومنصف يمكن لجميع الدول المعنية المشاركة فيه بغية إعمال الحق في التنمية وهو ما تطمح إليه جميع البلدان النامية. ولا شك في أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تدخل معزز للأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بتهنئة الأمم المتحدة على جميع الجهود الدؤوبة التي تبذلها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، على رغم جميع تحديات هذا الجزء الثاني من القرن.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس.

السيد وان تشات كوانغ (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ٥٠ عاما جاء ردا من البشرية على أحلك الصفات التي اتصفت بها طبيعة البشر وتمثلت في الأهوال التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثالثة التي يعجز وصفها. وكان هذا الإعلان في الوقت نفسه عمل نابع عن إيمان يمكن للبشرية أيضا أن تستهلم به أنبل المشاعر والطموحات.

بيد أن مجرد الإعلان عن الصلاحية العالمية لحقوق الإنسان لم يكن للأسف كافيا لكفالة الأخذ بها واحترامها في كل مكان. ومثلما تشهد عليه تماما أعمال العدوان التي ترتكب في أنحاء من أوروبا وأفريقيا وآسيا، يبدو أننا لم نتعلم بالكامل الدروس المستخلصة من الحرب العالمية الثانية، ولم يتردد صدى الدعوة إلى "عدم تكرار ذلك إطلاقا" في أذهاننا بما فيه الكفاية.

وحقوق الإنسان ستبقى إذن منبرا للصراع الدائر دوما بين قوى الظلام وقوى النور.

وتلك هي الرسالة التي نقلها رئيس وزرائنا في خاتمة بيانه يوم الثلاثاء الماضي في احتفال إزاحة الستار عن النصب المكرس للإعلان العالمي حيث قال:

"إن [النصب] تذكرة دائمة لنا بأخطار الرضا الخادع عن النفس إزاء التعصب وعدم التسامح والحاجة الماسة للوحدة في مواجهة الأخطار التي تهدد القيم الديمقراطية والكريمة في الحياة العامة".

إن المناقشات بشأن حقوق الإنسان تقطبت في أحيان كثيرة للغاية بين من ينظر إليهم، من ناحية، على أنهم يشددون أكثر على الحقوق المدنية والسياسية، ومن الناحيـــة الأخـــرى، من يرون أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي الأهم. ونحـــن نعتقـــد أن التناقض بين هاتين الطائفتين من الحقوق ليس ســوى تناقض ظاهري. فهما فـــي الواقع وجهان لعملة واحدة. وأي نموذج مجتمع لا يتبنى ويراعي كلتا الطائفتين من الحقوق سيبلغ عاجلا أم آجلا حدود توسعه.

إن رئيس وزرائنا، في خطابه أمام هذه الجمعية العامة في المناقشة العامة في هذه الدورة، أعلن أن موريشيوس ستعرض قريبا على الجمعية الوطنية مشـــروع قانـــون لحماية حقوق الإنسان. وقد ناقشت مشروع القانون ذلك جمعيتنا الوطنية في دورتها الراهنة واعتمدته قبل ثلاثة أيام، في يوم الثلاثاء الماضي.

وبموجب أحكام مشروع القانون هذا، ستنشأ لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وستفوض لهذه اللجنة سلطة التحقيق في أية شكاوى تتعلق بادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وسيكون بوسع هذه اللجنة أيضا أن تنظر في الشكاوى ضد أعضاء قوة الشرطة، إذا لم تحل تلك الشكاوى على نحو مرض بعد إجراء تحقيق داخلي. ومن ثم ستعمل اللجنة بوصفها العين الساهرة لرصد عمليات التغطية أو التساهل المحتملة إزاء الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة.

وبإنشاء هذه اللجنة تأمل الحكومة، أن تعزز الحماية الفعلية للحقوق الأساسية لمواطنيها التي يمنحها لهم الدستور بالفعل. فالإجراءات القانونية التي تتخذ حاليا في الاتهامات بحدوث حالات خرق حقوق الإنسان وانتهاكاتها يمكن أن تستغرق وقتا أطول مما ينبغي ويمكن أن تكون باهظة الكلفة. وستمكن هذه الهيئة الجديدة من إنصاف المواطنين بصورة أيسر.

ومن بين التدابير الأخرى التي اتخذها بلدي مؤخرا من أجل حماية أكثر أفراد المجتمع ضعفا إنشاء وحدة لتنمية الطفل أوكلت إليها مهمة حماية الأطفال من الاستغلال وتقديم النصح لآباء الأطفال الذين تساء معاملتهم. وفي السنة الماضية، أنشئت وحدة للتدخل في حالات العنف العائلي لتوفير المشورة والمساعدة النفسيتين للضحايا في المحكمة.

إن موضوع هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين هو "جميع حقوق الإنسان لجميع الناس". وباختيار هذا الموضوع، وضعت جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة أمام تحد يقتضي منها وضع حقوق الإنسان في صميم سياساتها. وتتعهد موريشيوس بتعاونها الكامل صوب بلوغ هذا الهدف.

وفي شهر كانون الثاني/يناير المقبل، ستعقد منظمة الوحدة الأفريقية مؤتمرها الوزاري الأول المعني بحقوق الإنسان في أفريقيا. وبناء على دعوة من منظمة الوحدة الأفريقية، قبلت موريشيوس استضافة هذا الحدث الذي حَسُنَ توقيته.

السيدة أحمد (السودان): نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هذه الوثيقة التاريخية الهامة التي ظلت تحظى باحترام جميع دول العالم نسبة لما تضمنته من تعميق وترسيخ لقيم عُليا مستمدة من التراث الإنساني حيث تواترت الإشارات إلى أهمية حقوق الإنسان على مدى التاريخ. كما دعت جميع الأديان السماوية إلى ضرورة توقير الإنسان واحترام حقوقه وكرامته.

وفي هذا الإطار تتعزز الجهود الوطنية لترقية حقوق الإنسان حيث ينص الدستور السوداني والقوانين ذات الصلة على كفالة حقوق الإنسان لجميع المواطنين دون تفريق.

إن بلادي، إذ تشارك المجتمع الدولي الاحتفال بهذه المناسبة، تجدد التزامها بكافة المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وهي إذ تفعل ذلك تجد نفسها منسجمة تماما مع ارثها الحضاري والقيم السمحاء التي اختارت أن تهتدي بها والمستمدة من الإسلام الذي أرسى منذ أربعة عشر قرنا نظاما متكاملا لحماية الحقوق المدنية والسياسية للناس، وكرس مبدأ تكريم الإنسان وتحريره، وخاطب البشر جميعا بلا تمييز أو تفريق، إذ يقول الله تعالى في كتابه الكريم: "بسم الله الرحمن الرحيم. ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا". (سورة الإسراء الآية ٧٠)

ويبدو لنا لازما ونحن نحيي هذه الذكرى التاريخية أن نذكر بضرورة التحلي بالموضوعية والحياد عند تناول مسائل حقوق الإنسان والابتعاد بها عن نوازع التسييس وعدم تغليب مناهج الانتقائية وازدواجية المعايير، نموا بها إلى الأهداف والمرامي النبيلة التي شرعت من أجلها. وفي هذا الإطار، مراعاة واحترام الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والفكرية والدينية لكل مجتمع، والتركيز على الحق في التنمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية وتكريسه بشكل خاص للدول النامية حيث يتعارض الفقر والحرمان من الخدمات الأساسية مع تمتع شعوب الدول النامية بحقوق الإنسان.

كذلك تتزامن هذه المناسبة التاريخية مع مرور خمسين عاما على محنة الشعب الفلسطيني الشقيق. وعلى المجتمع الدولي تأكيد استمرار دعمه ومؤازرته لهذا الشعب للحصول على حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

مرة أخرى نحيي هذه المناسبة الهامة ونحيي جهود الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان والسيدة ماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان في دعم وترقية الاحترام الدولي لحقوق الإنسان على جميع المستويات. دعونا نصلي جميعا من أجل عالم تسود فيه قيم الحرية والمساواة والعدالة وتتعمق فيه صلة الإنسان بأخيه الإنسان دون اعتبار لفروقات الدين أو الجنس أو اللغة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد محمد (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمسين سنة، في يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، اتخذت هذه الجمعية العامة خطوة تاريخية باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبإعلانه معيارا مشتركا للإنجاز لجميع الشعوب وجميع الأمم في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

إن أشكال البؤس المتعددة التي سعى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى القضاء عليها قبل ٥٠ سنة لا تزال تسود جميع أرجاء العالم. وما يربو على مليار شخص لا يزالون اليوم يعيشون في فقر مدقع، محرومين من حاجاتهم الأساسية اليومية. وتجعل هذه الحالة من الضروري اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة التمتع بجميع حقوق الإنسان وتحقيقها عالميا، لا سيما حق الجميع في التنمية.

إن إثيوبيا، بوصفها عضوا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة الذين حظوا بميزة المشاركة في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتماده، وبناء على تجربتها الخاصة التي شهدتها مؤخرا، تقر تماما بمغزى هذه الوثيقة وأهميتها التاريخية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه، في إثيوبيا اليوم، أصبح تعزيز حقوق الإنسان واحترامها الأساس الصلب الذي يقوم عليه التحول السياسي والديمقراطي في البلد، فضلا عن تنميته الاقتصادية. ولهذه الغاية، وعقب انهيار نظام الحكم العسكري في عام ١٩٩١، أدمجت أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الميثاق الانتقالي لإثيوبيا، حيث أصبحت بذلك جزءا من قوانين البلد، وأكدت مجددا في وقت لاحق في دستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

وبالإضافة إلى أن دستور جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية يتضمن المبادئ الأساسية والمُثل العليا الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنه ينص أيضا على أن أحكام الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان تفسر وفقا للمبادئ المضمَّنة في الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الأخرى التي قبلتها إثيوبيا. وإثيوبيا في الوقت الراهن طرف في جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، تم الاضطلاع بتدابير إضافية، تتراوح من إجراء استعراض عام للنظام القانوني إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وديوان للمظالم، من أجل تعزيز حقوق الإنسان الأساسية والحرية في إثيوبيا.

ومن المؤسف والمحزن حقا أن نلاحظ أن حكومة إريتريا كشفت مرة أخرى عن ازدرائها التام للمجتمع الدولي باستغلالها لهذه المناسبة الجليلة وبلوغها من الوقاحة ما يجعلها تردد النغمة المعتادة من توجيه الاتهامات الباطلة إلى إثيوبيا بانتهاكات حقوق الإنسان. ولذا فإن وفدي يود مُكرها أن يصحح الصورة، على الرغم من أن هذه الخطابة الجوفاء كان ينبغي ألا تحظى بالاهتمام.

إن الحقائق في غاية الوضوح. فقد قام النظام الإريتري في ١٢ أيار/ مايو بعمل عدواني ضد إثيوبيا، وذلك في حد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان. وتعمدت القوات الإريترية خلال ذلك العمل الطائش أن تهاجم أهدافا مدنية، مثل المدارس والمراكز الصحية، فقتلت عشرات الأشخاص الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء. وعلاوة على ذلك، طُرد من إريتريا بطريقة وحشية أكثر من ٣٠ ٠٠٠ إثيوبي بعد أن صودرت ممتلكاتهم وتعرضوا لأسوأ أنواع المعاملة. وحاولت حكومة إريتريا أن تبذر بذور الفوضى في داخل إثيوبيا بتنظيم بعض مواطنيها في البلد في شكل منظمات إرهابية سرية، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ بعض التدابير الوقائية لحماية الأمن الوطني للبلد ولمواطنيها.

والعمل غير المسؤول من جانب الحكومة الإريترية يشهد عليه بوضوح ردها السلبي نوعا ما على مختلف مقترحات السلام المقدمة من البلدان الصديقة، وتحديها لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن الداعية إلى نقض عملها العدواني.

ولذلك، على الرغم من أنه لم يكن قصدنا أن نثير هذا الموضوع هنا، أود أن أبلغ الجمعية بأن الاتهامات التي وجهها الممثل الإريتري ليست أكثر من استمرار في المراوغة وأساليب التضليل من جانب الحكومة الإريترية، حتى تقدم نفسها للمجتمع الدولي في صورة الضحية، بينما الحقائق على أرض الواقع هي عكس ذلك تماما.

وختاما، إذ يؤكد وفدي مجددا التزام إثيوبيا الثابت بالإعمال الكامل للمبادئ والمثل العليا الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنه يود أيضا أن يؤكد على أهمية التعاون الدولي ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سوازيلند.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر مملكة سوازيلند أن تنضم إلى المتكلمين السابقين الذين أدلوا ببيانات عن هذا البند من جدول الأعمال، وتؤيد القرار الخاص بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكما نتذكر جميعا، ظلت الأمم المتحدة منذ إنشائها مصممة على المساعدة على إعمال حقوق الإنسان الأساسية في جميع البلدان، وكفالة كرامة الفرد البشري وقدره والمساواة في التمتع بالحقوق للرجال والنساء. وقد عملت ذلك من خلال تصميمها على صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي تعزيز القانون الدولي، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.

ولئن تحقق الكثير في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، فإن المجتمع العالمي لا يزال يواجه العديد من التحديات اليوم ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي.

ومن الجدير بالملاحظة أن التقدم في هذا المضمار قد كبح في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا، لاعتبارات سياسية تاريخية. وهناك حاجة إلى التعاون المخلص للتخلص من آثار عهود الاستعمار والحرب الباردة. وعلاوة على ذلك، فإن مشكلة الفقر المتفشي في جميع أقطار العالم هي أكثر حدة بكثير في أفريقيا. ومن سوء الطالع أن الفقر لا ينتج عنه سوى ردود الفعل العنيفة. ومن حقائق الواقع أن الإحباطات الاقتصادية قد أدت إلى نشوب أزمات كثيرا ما أدت إلى نشوب صراع مسلح. وينبغي أن يظل القضاء على الفقر محور جهودنا الرامية إلى التصدي لمنع أسباب الصراع. ولكن من الأمور المقلقة للغاية أن جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الرامية إلى القضاء على الفقر، والبطالة، والأمية وسوء

التغذية، لم تقابل بإرادة سياسية قوية لتعبئة واستخدام الموارد المحتاج إليها بشدة، والتي وحدها تكفل نيل الحقوق لمن لا صوت لهم.

ونرى أن الجهود الوطنية يجب أن تدعم بروح من الشراكة الحقيقية. والتعاون على الصعيد الدولي مسألة هامة لكفالة تعزيز جميع حقوق الإنسان، آخذين في الاعتبار عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتداخلها. وتود مملكة سوازيلند أن تؤكد على أن الشراكة في هذا الشأن ينبغي أن تستهدف كفالة الاحترام العالمي للتمتع الكامل لجميع الناس بحقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما فيها حق تقرير المصير.

وهل لي أن أردد كلمة تحذير، هي أن الانتقائية والاشتراطات لن تنتج عنها إلا السلبية. ويجب اعتبار الحقوق السياسية مماثلة للحق في التنمية. ورغم كل شيء، كان اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ ما يربو على عشر سنوات تطورا هاما جدا شكّل نقطة تحول في جهود الأمم المتحدة المبذولة لحل المشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل فرد بشري ولكل الشعوب في سائر بلدان العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الاعتراف بالحق في التنمية وتشجيعه وإعماله خطوة كبرى إلى الأمام تجاه إحراز ذلك الهدف بتحسين النهج الشامل والمتكامل إزاء حقوق الإنسان.

وما كان يمكن لاعتماد نظام روما الأساسي، لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، في تموز/يوليه ١٩٩٨، أن يأتي في وقت أنسب من الوقت الذي أتى فيه. فقد شهد هذا القرن أسوأ عنف في تاريخ البشرية. وخلال الخمسين سنة الماضية جُرِّد ملايين الناس من حقوقهم الإنسانية الأساسية، و من ممتلكاتهم وكرامتهم، في الصراعات التي دارت في جميع أرجاء العالم. وأغلب الضحايا قد نُسوا ببساطة ولم يُقدم إلى العدالة سوى القليل من المجرمين. وبإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ستصل ثقافة الإفلات من العقاب المتنامية على الصعيد الدولي إلى نهاية، وستعالج تبعا لذلك شواغل ضحايا تلك الجرائم التي يشملها النظام الأساسي.

إن مملكة سوازيلند ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز وحماية التمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع أبناء سوازيلند، وترغب في ذلك. ويجري الاضطلاع بجهود متواصلة للقضاء على الفقر، وتحسين الأحوال الصحية، وخفض البطالة على نحو مستدام، وكفالة التوعية المتعلقة بجميع السياسات، بما فيها سياسة المساواة بين النساء والرجال، فضلا عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية لجميع المواطنين. وعلاوة على ذلك، يجري تعزيز وحماية الحقوق السياسية لمواطني سوازيلند، وقد وُضعت البرامج الهادفة إلى كفالة تلك الحقوق. ويشمل ذلك لجنة الاستعراض الدستوري، التي أحرزت تقدما كبيرا في مهمتها.

وثمة إنجاز هام جدا في السنة الأخيرة هو إكمال الاستراتيجية الوطنية الإنمائية التي تشكل إطار الأولويات الإنمائية للدولة خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة بما في ذلك مسألة حقوق الإنسان بجميع صورها. وهذا يتضمن خطة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المقصود بها تعزيز الجهود الاقتصادية لمملكة سوازيلند. وهي ترمي إلى تمكين الشعب اقتصاديا على جميع مستوياته بما في ذلك مستوى القواعد الشعبية. وهيئة تعزيز الاستثمار تشكل مبادرة أخرى وهي بمثابة نقطة اتصال المملكة بمجتمع الأعمال العالمي فيما يتصل بعملية جذب الاستثمارات على نطاق واسع. وهي بذلك تعجل من التمكين الاقتصادي للشعب على مستوى القواعد الشعبية.

وتشارك دولة سوازيلند في كل هذه الممارسات الحيوية الهامة. والواقع أن أسلوب الحياة في سوازيلند يقضي بمناقشة القضايا والتشاور في محافل مفتوحة الأمر الذي يتيح الفرصة لجميع الناس للإعراب عن آرائهم ودراستها.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أحث المجتمع الدولي، ونحن على أعتاب ألفية جديدة، بضرورة أن تلتزم جميع دول العالم من جديد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبهذا يمكن أن نرتقي إلى مستويات توقعات شعوبنا التي تتطلع إلى هذه المنظمة بوصفها الجهة التي توفر السلم والأمن الدوليين والاستقرار والتنمية المستدامة والأمل في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكويت.

أبو الحسن (الكويت): إن الاحتفال الذي يتم اليوم بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لهو دليل على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته لمسألة حقوق الإنسان من أجل إيجاد كوكب ينعم فيه الإنسان بالحرية والعدل والمساواة، كوكب آمن مزدهر لجيلنا هذا وللأجيال القادمة.

وتولي دولة الكويت أهمية خاصة لحقوق الإنسان وترتكز المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي على دعامات العدل والحرية والمساواة والتعاون وسيادة القانون، وعلى مستوى معيشي مستقر وتوفير كافة الضمانات لحقوق الإنسان، هذه الضمانات التي كفلها دستور الكويت والتي تعتبر احـــدى أبرز موارده.

كما تهتدي بلادي في حرصها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما ورد في قرآننا الكريم وأحاديث النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، العديدة التي تكرم بني آدم وتسخر الكون وبقية مخلوقاته له كأحد ورثته في الأرض، إلى أن الإنسان يرث الأرض ومـَن عليها بأمر من الله سبحانه وتعالي.

كما تعمل بلادي في هذا الاتجاه في ضوء ما أكد عليه صاحب السمو أمير البلاد بقوله: "الأمل في آخاء إنساني مشرق من قلوب رحيمة تؤمن بكرامة الإنسان وتتخذ من حقوقه نبراسا يضيء الطريق".

إن شعب الكويت هو من أكثر الشعوب إحساسا بقضايا حقوق الإنسان والالتزام به والدفاع عنه وتفعيل مبادئه. ومن بين الشواهد على ذلك قيام مجلس الأمة الكويتي، البرلمان، بتشكيل لجنة دائمة تعنى بحقوق الإنسان وتسهر على ضمان احترامه من قِبل الجميع، تنفيذا لمواد الدستور الكويتي ذات العلاقة.

ولعل الشعب الكويتي من أكثر الشعوب معاناة أيضا من الآثار المترتبة على مخالفة بعض الدول لحقوق الإنسان والاستهانة بمبادئها، حيث انها ومنذ الغزو عام ١٩٩٠ تعاني من عدم تعاون الحكومة العراقية تعاونا جادا وحقيقيا في إعادة الأسرى والمرتهنين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى أو الكشف عن مصائرهم. وإن هذه وبحق هي القضية الإنسانية الأولى في الكويت، ومن أجلها لن يهدأ الكويت حكومة وشعبا إلا بعد أن يقام بالكشف عن مصائرهم وفقا للمبادئ الإنسانية المعمول بها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولعل هذه المناسبة السامية التي يحتفل بها الآن وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان تكون دافعا للحكومة العراقية للتعاون الجاد والمخلص مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لوضع حد لمعاناة أولئك الأبرياء المحتجزين ومعاناة ذويهم واحبائهم من الشعب الكويتي وشعوب تلك الجنسيات الأخرى.

إن الله سبحانه وتعالى كرم الإنسان وفضله على سائر مخلوقاته لأن الإنسان هو الهدف والغاية للحياة والتطور. وبالتالي يجب أن تصان حقوقه التي منحها الله له وكفلتها الشرائع السماوية جميعها والقوانين الوضعية.

وفي الختام فإننا نأمل أن يشهد العالم أجمع احتراما أكبر لحقوق الإنسان في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا.

السيد كاستين دوارتي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في أعقاب الأهوال والفظائع التي ارتكبت في الحربين العالميتين، وكرد فعل لها، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليجسد حكمة الماضي التي تعود إلى فجر البشرية وإلى الماضي البعيد وإلى مولد حضاراتنا وإلى الفلاسفة اليونانيين وإلى الأديان العظيمة - المسيحية واليهودية والإسلام والبوذية - وإلى الفلاسفة الانكليزيين والفرنسيين الذين نادوا بضرورة الحد من سلطة الدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان الفرد غير القابلة للتصرف وحماية المواطنين ضد الإرادة التعسفية للحاكم.

إن الإعلان الذي يتضمن أحكام حقوق الإنسان الواردة في الميثاق، يظل الإنجاز الأكثر إثارة للإعجاب وتنويرا للفكر الذي حققته الأمم المتحدة. ويمكننا القول بثقة إنه يتمتع بسلطة معنوية ونفسية دون منازع، مع احتمال وجود استثناء هو الميثاق.

لقد اعتمدت الجمعية العامة بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان، وهـــو الوثيقة الدولية الأولى التي وضعت تعريفا لحقوق الإنسان ونادت بصلاحيتها وتطبيقها على صعيد عالمي، مما أطلق عملية متواصلة لها أهمية بعيدة الأثر بالنسبة لجميع البشر. وهي نادت لأول مرة بالحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعية التي وضعت، بسبب أهميتها، على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية التقليدية. ولقد

اعتُبر هذا الأمر حينئذ عملا ثوريا، ويكفي بذاته أن يعطي الإعلان مكانة بارزة في التاريخ. ومنذ ذلك الوقت، ثمة بلايين من الناس - رجال ونساء ومسنون وأطفال - لجأوا إلى هذه الوثيقة طلبا للمساعدة والإرشاد.

وصلاحية تلك الوثيقة لم تضعف بعد خمسين عاما على إعلانها، فهي مصدر إلهام للعديد من القرارات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، فضلا عن مجموعة آليات لحماية واحترام حقوق الإنسان المحددة. والمبادئ التوجيهية الرئيسية لهذه الصكوك واردة في الإعلان الذي اعتمد عام ١٩٤٨.

وثمة بلدان عديدة تعتبر أحكام الإعلان ملزمة قانونا وتدرجها بالتالي في دساتيرها السياسية وقوانينها الأساسية. وإعلان طهران قد رسخ إيمان المجتمع الدولي بمبادئ إعلان حقوق الإنسان، وحث جميع الشعوب على التقيد بتلك المبادئ وعلى مضاعفة جهودها من أجل توفير حياة حرة ولائقة لكل مواطن، وتوفير الرفاه المادي والفكري والاجتماعي والروحي له.

إن إعلان وبرنامج عمل فيينا يؤكد أن إعلان حقوق الإسان هو هدف جميع الشعوب والأمم. والإعلان مصدر للإلهام، وهو يوفر للأمم المتحدة الأساس لإرساء المعايير الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

إننا نجتمع اليوم للاحتفال بهذا الحدث التاريخي، ولننظر بتواضع إلى خمسين عاما مضت، ولتقييم ما حدث منذ ذلك الحين. إنها فرصة للمشاركة في التفكير وفي إجراء تقييم ذاتي ونقد ذاتي، ولننظر ليس إلى الجوانب الإيجابية فحسب، بل أيضا إلى الصعوبات والعقبات التي تعيَّن علينا التغلب عليها، ولاستخدام خبرتنا من أجل التغلب على المشاكل حاضرا ومستقبلا.

وليس الاستعمار والفصل العنصري سوى مشكلتين من المشاكل التي أصبحت ماضيا في معظم بلدان هذا الكوكب. ومع ذلك، ثمة تحديات جديدة تستدعي وضع نُهج إبداعية ومرنة في إطار مبادئ حقوق الإنسان ومنارة الإعلان العالمي. وبعض التحديات الرئيسية التي تعترض التمتع بحقوق الإنسان هي الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والتمييز العنصري، والتطهير العرقي، والصراعات المسلحة فيما بين الأقليات، والتمييز ضد المرأة، واستغلال الأطفال، ورهاب الأجانب، وانعدام التنمية، والفقر المدقع.

وعلى عتبة ألفية جديدة، هناك ما يزيد على بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع، وإن ما يصاحب كفاحهم من شعور باليأس والإحباط كثيرا ما يتوج بصراعات تمزق تماسكهم الاجتماعي الأمر الذي يفضي إلى اندلاع أعمال عنف. فتحسين الظروف الإنسانية يجب أن يكون الهدف في مساعينا وتعهداتنا.

لقد شهدنا في نيكاراغوا عدة مشاكل ناجمة عن انعدام احترام حقوق الإنسان في الماضي، ونتيجة لذلك، ومنذ عام ١٩٤٨، نعاني من حروب أهلية مدمرة. ومع ذلك، فقد تغلبنا اليوم على تلك الحالة. ولقد قال رئيس نيكاراغوا، السيد أرنولدو اليمان، في خطابه أمام الجمعية العامة في هذه الدورة،

> "وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فإننا نؤكد من جديد على التزامنا بمواصلة العمل بكل الوسائل المتاحة لنا للنهـــوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ونحن فـــي نيكاراغوا نتحرك قدما بشأن تعزيز السلم والديمقراطية على أساس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وإقامة حكم القانون، واحترام الفصل بين السلطات وضمان الحريات الفردية. وفي الوقت نفسه، اتخذنا خطوات هامة من أجل الوصول إلى مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية التي تتسم بالإنصاف الاجتماعي". (A/53/PV.12، الصفحة ١١)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد دابور (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع هنا اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويسر وفد بلادي أن يشارك في هذه المناسبة الجليلة.

لقد أنجز في الواقع الكثير منذ ولادة الإعلان عام ١٩٤٨. فشهدنا، في جملة أمور، اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والأهم من ذلك إنشاء مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. والمعروف أن هذه الوثيقة تحظى باحترام عالمي فاق توقعات من وضعوها. فحقوق الإنسان تدرج تقريبا في دساتير كل بلد تقريبا من بلدان العالم.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الكثير قد تحقق لا يزال يتعين إنجاز الكثير لأن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ما زالت ترتكب اليوم في العالم.

إن حكومتي ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع مواطنيها. ودستورنا يكفل الحق في حرية الكلام والتحرك والاجتماع والحياة والصحافة وصون القانون الدولي. كذلك تحترم العملية الواجبة لتنفيذ القوانين احتراما شديدا. وهذا يظهر بما فيه الكفاية في المحاكمات الراهنة المتعلقة بالخيانة العظمى، وهي محاكمات يعلن مراقبون دوليون أنها شفافة ومنصفة.

ومنذ عام ١٩٩١، تشهد بلادي حربا شعواء، ونشهد أفظع الانتهاكات لحقوق المدنيين على أيدي الثوار. وتشهد البلاد تقطيع أوصال المدنيين الأبرياء، واغتصاب النساء لا لسبب إلا لدعمهن الديمقراطية. وانه لحق أساسي للمواطنين في كل بلد أن ينتخبوا ويؤيدوا حكومة هي من اختيارهم. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي بإعاقة إعمال هذا الحق بفعل أعمال العنف التي ترتكبها جماعات الثوار الذين لا يؤمنون بالديمقراطية.

إزاء هذه الخلفية، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يعزز مساعدته للحكومة ولفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية وضع حد لاستمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها من تبقى من الثوار التابعين للقوات المسلحة التابعة للمجلس الثوري والجبهة الثورية الموحدة.

وعلى الرغم أن الكثير قد أنجز في مجال الحقوق المدنية والسياسية، نعتقد أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير بغية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم. ويجب سد الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. والشروط المرهقة التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان الفقيرة ينبغي إعادة درسها لأنها كثيرا ما تؤدي إلى صراعات داخلية. والحق في التعليم، والصحة، والعيش عيشة لائقة ليس أقل أهمية من الحق في حرية التعبير.

إن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة في تموز/يوليه من هذا العام في روما هو أحد أكبر الانجازات في تطوير القانون الإنساني الدولي. فلم يعد من الممكن بعد الآن أن يفلت من العقاب مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. فهم سيقدمون إلى العدالة أمام هذه المحكمة.

ولقد وقّعت حكومتي على النظام الأساسي في روما لأننا نعتقد أنه سيسهم إسهاما هائلا في ردع انتهاكات حقوق الإنسان. وأطلب إلى جميع البلدان التي لم توقع على النظام الأساسي في روما أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن وأن تشرع في التصديق عليه.

وفي الختام، أود أن أكرر القول إن حكومتي ستواصل السعي إلى تعزيز المُثل التي يتضمنها الإعلان الذي نجتمع هنا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لوضعه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحميدي (العراق): تحتفل شعوب العالم هذا اليوم بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وما يزيد في أهمية هذه المناسبة أنها تتزامن مع مرور خمس سنوات على إعلان وبرنامج عمل فيينا لحقوق الإنسان الذي تحرص الأمم المتحدة على متابعة تنفيذه من أجل إتاحة مزيد من الفرص لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وبالشكل الذي يشعرنا بأن البشرية، وهي في أعتاب الدخول إلى الألفية الثالثة، باتت على مقربة من تحقيق حلمها في العيش في بيئة تؤمن بكرامة الإنسان وقدره وتوفر سبل النهوض بالتقدم الاجتماعي لجميع البشر ودون تمييز وفق الأحكام والمبادئ الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

إلا أن نظرة عاجلة على ما حولنا تجعل من الأحلام التي عشناها ونحن نتغنى بالمبادئ والمثل العليا لحقوق الإنسان مجرد أوهام تزيد من خيبة الأمل التي تكبر دائرتها يوما بعد يوم. فنحن نعيش في عالم منقسم بين الشمال الغني والجنوب الفقير. إن أكثر من ٨٠ في المائة من الموارد الطبيعية في كوكبنا يسيطر عليها ويستهلكها ٢٠ في المائة من البشر.

ونتيجة لهذا الانشطار وبسبب الاستغلال والأنانية يموت ملايين البشر بسبب الجوع وسوء التغذية والهوة ما تزال تتسع في هذه البيئة التي لا يستطيع أن يزداد فيها البعض غنى إلا بشرط أن يزداد فيها كل الآخرين فقرا.

في هذه البيئة نحتفل بمرور خمسين عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. حقا ما من دين سماوي ولا حكمة أو قيم إنسانية بهذه البيئة المأساوية وبهذا الاستبعاد لحوالي أربعة أخماس البشرية من حقوق العيش إنسانيا.

إن خُمس البشرية المسيطر على الثروات بأنانية شديدة عندما يتحدث عن حقوق الإنسان فإن أربعة أخماس البشرية تشعر بالقشعريرة من هذا النفاق. إنها حرية الأغنى والأقوى في افتراس الأفقر والأضعف، وبين القوي والضعيف الحرية هي التي تضطهد.

وفي مثل هذه البيئة الاقتصادية والسياسية والثقافية المبنية على هيمنة القوي على الضعيف صارت الأغلبية الساحقة تعاني من الأحكام المسبقة والرؤية المتحيزة التي يفرضها القوي ويفرضها على الآخرين. وهي رؤيا تتمحور حول ذاتها وتنظر إلى غيرها من الحضارات على أنها حضارات جامدة استنفدت طاقتها على التقدم والانبعاث. وكل هذا مجاف لحقائق الحياة ووقائع التاريخ.

وفي الوقت الذي بذلت فيه الأسرة الدولية جهودا حثيثة وخالصة لإرساء قواعد ومبادئ تهدف إلى خير الإنسانية وإقامة مجتمعات آمنة تتمتع بالرفاهية والاستقرار وتحترم حقوق الإنسان نجد أن هذه الحقوق تنتهك من خلال ممارسات انتقائية وغير موضوعية بهدف التفرد بالتفسير والتطبيق لتحقيق أهداف سياسية أنانية.

وأصبحت حقوق الإنسان سلاحا سياسيا بيد بعض الدول وإجراء انتقائيا يخضع لمعايير مزدوجة تحقق مصالح تلك الدول وأهدافها، كما أصبحت وسيلة للابتزاز والضغوط السياسية على بعض الدول دون غيرها. وكل ذلك يشكل انتهاكا لأهم الركائز التي تقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، وهو احترام مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الدول والشعوب.

ولعل أكثر ما يثير القلق لدى الدول النامية بشكل خاص هو الإهمال واللامبالاة المتعمدان لحقوق أساسية أقرتها الأمم المتحدة بصيغة مبادئ وإعلانات مثل حق تقرير المصير واحترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والوطنية للدول والحق في التنمية.

لقد عانى العراق كثيرا من الحالة التي تمثلت في فرض الحصار الشامل عليه منذ عام ١٩٩٠ ولحد الآن. فخلال السنوات الثماني الماضية أسفر هذا الحصار الجائر عن انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان العراقي الجماعية والفردية. فقد بلغت وفيات الأطفال أكثر من مليون طفل بريء منذ فرض الحصار، بالإضافة إلى إصابة مليون طفل آخر بأمراض انتقالية، وكذلك بأمراض سوء التغذية المزمن، فضلا عن وفاة نصف مليون مواطن عراقي نتيجة لتفشي الأمراض المختلفة وتزايد الإصابة بأمراض السرطان والاعتلال العصبي.

وشهد قطاع البيئة تدميرا كبيرا نتيجة للعدوان العسكري عليه عام ١٩٩١ حيث استخدمت القوات الأمريكية والبريطانية في عدوانها أسلحة محرمة دوليا مثل قذائف اليورانيوم المنضب والتي بلغت حسب ما ذكره العديد من التقارير الدولية واعتراف المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين مئات الأطنان.

إن اتباع سياسة التوجيع بالإصرار على إطالة أمد الحصار رغم إيفاء العراق بجميع الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة يعد جريمة من جرائم الإبادة الجماعية التي يعاقب عليها القانون الدولي في زمن الحرب والسلم.

إن حجر الأساس لقضية حقوق الإنسان هو القدرة العملية على أن يعترف الجميع بإخلاص وخاصة الأقوياء بأن الإنسان هو الإنسان في كل مكان وأن البشر متساوون وإن اختلفت عناصرهم وألوانهم، وأن الإنسان هو القيمة العليا، ومن حقه العيش في ظل العدالة والأمن والسلام داخل مجتمعه الوطني والقومي وفي إطار مجتمع الدول والشعوب، ومن دون تهديد لوجوده واستلاب لثقافته وحضارته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من الصعب قول شيء ما لم يقل فعلا خلال هذا الاحتفال، ولكن سأقول كلمات قليلة عن بلدي، أفغانستان، وحقوق الإنسان. أفغانستان بلد إسلامي. ونعتقد بوصفنا مسلمين بالكلمة الإلهية. إذ نقرأ في القرآن" "ولقد كرمنا بني آدم" (سورة الإسراء، الآية ٧٠).

وبهذه الروح شارك الوفد الأفغاني في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل نصف قرن، في سنة ١٩٩٨، في الجمعية العامة. وصدقت أفغانستان على معظم الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان. وكان نصف القرن هذا مصدرا لكثير من الدروس للبشرية جمعاء وخصوصا للأمة الأفغانية. فقد ظلت أفغانستان تعاني من سلسلة من الصراعات المسلحة خلال العشرين سنة الأخيرة. وأخذ يتضح بصورة متزايدة في عالمنا أن الحرب، والتدخل الأجنبي، وفوق كل شيء، التدخل المسلح، أبشع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، بدءا بأكثر الحقوق أساسية وهو الحق في الحياة.

وقد أكدنا من جديد في قرار اعتمدته الجمعية بالإجماع صباح الأمس، وذلك قبل أن نبدأ هذه البيانات في الاحتفال بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أنه ينبغي لنا أن نكفل الممارسة الفعالة لحقوق المرأة والفتاة والطفل، التي تشكل جزءا غير قابل للتصرف والتجزئة من كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي أفغانستان، ظلت منذ أربع سنوات حتى الآن تنتهك حقوق المرأة على وجه الخصوص، وصارت النساء ضحايا لأكبر الانتهاكات.

وبصفتي ممثلا لبلد يعاني من الحرب، حيث يتطلع الرجال والنساء والأطفال إلى العيش في سلام، أرى أنه بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بصياغة أحكام عن حق الشعوب والأمم في السلام كحق إنساني.

وتثبت تجربتنا في أفغانستان أن الحرب تشكل محيطا رئيسيا لانتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة الحرب الناتجة عن التدخل الأجنبي. وهذا يوضح أهمية دور الأمم المتحدة في منع الحرب في المقام الأول، وفي وضع حد لها عندما تنشب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد فارسو (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لمن دواعي الشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالأمس أعلنت جمهورية سلوفاكيا تأييدها للبيان الذي أدلت به النمسا باسم الاتحاد الأوروبي، وأود الآن أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة باسم وفدي.

إن الاحتفال بالذكرى يتيح لنا دائما فرصة للتفكير في الموضوعات الأساسية المعنية. واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ ليس استثناء من تلك القاعدة. وعلينا أن نتأمل اليوم في منشأ فكرة "تدوين" الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وإلى أي مدى تحققت تلك الفكرة حتى الآن، وماذا سيكون مصيرها في المستقبل.

ومن مفارقات التاريخ أن يتعين وضع هذه المدونة السمحاء عن الحقوق والحريات الأساسية لأعضاء الأسرة البشرية على أساس تجارب مأساوية مرت بها البشرية، وخاصة تلك المتعلقة بالجرائم البشعة التي ارتكبها بشر ضد بشر آخرين خلال الحرب العالمية الثانية. والإعلان بالضرورة يعكس تلك الأفكار ويجسدها ضمنيا بالإضافة إلى الأهداف التي يختطها لنفسه. ويجب علينا أن نتذكر هذا من وقت إلى آخر حتى تتعرف الأجيال المقبلة على سبب وجود هذا الكتاب المقدس الصغير للمبادئ التي تحكم سلوك البشر فيما بينهم والسياق التاريخي لظهوره.

وللأسف، إن الحالة الراهنة في هذا الصدد لا تسر على الإطلاق. إذ نشهد انتهاكات حقوق الإنسان في غالبية أنحاء العالم، وأكثر من ذلك، أنها تحدث بشكل واسع النطاق في أغلب الأحيان. والحروب الأهلية والكراهية العامة بين الشعوب، التي تحدث لأسباب شتى يصعب جدا فهمها في أغلب الأحيان، كثيرا ما يكون لها تأثير مباشر وفي المقام الأول على أناس أبرياء. ولكن من المبالغة أن يقال إن الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه الإعلان يجري تقويضه في الواقع، لأن من الواضح أن هذا لا ينطبق على كثير من مناطق عالمنا. ويجب علينا أن نسأل أنفسنا الآن عما يتعين عمله لضمان عدم سحق تلك الحقوق والحريات الأساسية.

وبما أنه منذ اعتماد الإعلان في عام ١٩٤٨ قد توسع وترسخ الأساس القانوني لحقوق الإنسان، وأن الدول تعترف بهذه الحقوق، يجب أن نوجد آليات لضمان تطبيق الصكوك القانونية بدقة في جميع أنحاء عالمنا. وأهم شيء بالنسبة لنا أن نؤيد دون تحفظ الفكرة القائلة بأن من مصلحتنا العامة السعي بهمة إلى إعمال حقوق الإنسان وضمانها في الإطار الثلاثي الذي يشمل جميع الأطراف الفاعلة المعنية، وهي، الفرد، الذي تعود إليه تلك الحقوق؛ والدولة، كضامن لتطبيقها الصحيح والثابت؛ والمجتمع الدولي، الذي يتحمل المسؤولية

عندما تكون الوسائل الداخلية غير قادرة على كفالة تطبيق الحقوق.

ونلاحظ مع الاهتمام تنامي الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي هيئات المراقبة المنشأة بموجب المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الهيئات القضائية. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية بأن جمهورية سلوفاكيا ستوقع عما قريب على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي اعتمد في مؤتمر روما في تموز/يوليه ١٩٩٧، بعد أن وافقت الحكومة السلوفاكية مؤخرا على ذلك التوقيع.

وفي جمهورية سلوفاكيا، تمثل مسألة الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان شاغلا دائما لسلطاتنا. وعقب الانتخابات الأخيرة التي جرت في أيلول/سبتمبر، أنشأت الحكومة الجديدة منصب نائب رئيس الوزراء لحقوق الإنسان، كما أنشأ البرلمان بالمثل لجنة كلفت خصيصا بمسألة حقوق الإنسان. وأعلنت الحكومة السلوفاكية في بيان برنامجها، أنها:

> "ستولي عناية دائمة للبعد الإنساني في السياسة الخارجية. وستضطلع الحكومة بدور نشط في تعزيز منظومة المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المعايير المتصلة بحقوق الأقليات الوطنية".

وختاما، اسمحوا لي أيضا أن أبلغ الجمعية بأن الحكومة السلوفاكية أصدرت بمناسبة هذه الذكرى بيانا يذكر، في جملة أمور، أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الوثيقة الدولية الأساسية التي كان لها أكبر تأثير في النصف الثاني من القرن العشرين على التطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان وأن تلك المبادئ قد أدرجت في دستور جمهورية سلوفاكيا. وحكومة جمهورية سلوفاكيا مصممة على إنشاء نظام فعال لحماية حقوق الإنسان في إطار سيادة القانون.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة السادسة والسبعين بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد شايلين (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أكد العديدون من المتكلمين الذين سبقوني على أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل بذكراه السنوية وهو "أم" جميع اتفاقيات حقوق الإنسان. بيد أنهم أكدوا على أنه يتعيَّن علينا القيام بالكثير من أجل تحقيق الاحترام الكامل لهذا الإعلان. وسأتناول في بياني بعض جوانب حقوق الإنسان التي تعلّق عليها سويسرا أهمية خاصة.

من دواعي اعتزازنا اعتماد الجمعية العامة مؤخرا الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا. فهو يضمن تنفيذا أكثر فاعلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نأمل أن تقوم لجنة حقوق الإنسان بإنشاء آلية الرصد الدولية اللازمة لتنفيذه في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، نأمل في تعزيز تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وذلك باعتماد بروتوكول اختياري على النحو الذي اقترحته كوستاريكا وسويسرا. فلنضع نصب أعيننا أيضا أن حماية الفرد تكون هشة جدا في حالات العنف أو الصراع الداخلي اللذين يشكلان سمة من سمات عصرنا. لذلك من الملح تحديد معايير أساسية للبشرية تعبر عن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويمكن أن تطبق في جميع الظروف وبالنسبة لجميع الجهات سواء أكانت من الدول أو من غير الدول أو جهات دولية.

وينبغي أيضا إيلاء أهمية فائقة لإعمال حقوق المرأة والطفل. إذ أن ملايين النساء يتعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية أو لا يتمتعن بفرصة متساوية في التعليم كما يُحرم ملايين الأطفال من المدارس ويجندون بالقوة في صراعات مسلحة. وهذه الأمثلة وغيرها تبيِّن مدى الترابط بين الحق في التنمية وحقوق الأفراد.

والتزام بلدي بحقوق الإنسان يتخذ شكلا ملموسا في صورة مجموعة متنوعة من الأنشطة. ورمز هذا الالتزام هو باليه ويلسون في جنيف، وهو المقر الجديد لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سلمته سويسرا رسميا للأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيه الماضي.

ولتلبية حاجة المنظمات الدولية المتزايدة للموظفين المدربين المؤهلين للعمل في الميدان، أوجدت سويسرا مجموعة من الخبراء لهذا الغرض سيتم تدريبهم في جنيف بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وإن فتح الحدود والأسواق قد أعطى الفاعلين الاقتصاديين سلطة ليس من السهل دائما إدراكها، لذلك من المهم جعل هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين أكثر دراية بحقوق الفرد وأكثر مسؤولية في هذا المجال. وقد بدأت سويسرا حوارا في هذا الصدد، ونرى أن هذا الحوار ينبغي أن يجري أيضا على الصعيد المتعدد الأطراف في إطار المنظمات الدولية المعنية.

ونرى أن سياسة حقوق الإنسان والفرد الموثوق بها دوليا ينبغي أن تتيح الفرصة للنقد البناء وقبول النقد البناء. وهذا من شأنه أن يعزز الحوار الذي يساعدنا على إحراز تقدم. بيد أن هذا لا يعني أن ننأى بأنفسنا عن استنتاجات مؤتمر فيينا. إن حقوق الإنسان عالمية ولا تتجزأ. والحوار لا يمكن أن يؤدي إلى إصدار أحكام نسبية على معظم الحقوق الأساسية. فهناك أشكال مختلفة للتواؤم الثقافي مع الحقوق العالمية، وإدخال هذه الحقوق يستغرق بعض الوقت. بيد أن الأساس المشترك للحوار هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو فريد وعالمي كما يدل على ذلك اسمه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها السادسة والسبعين بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن لمراقب الكرسي الرسولي.

السيد مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعترافا بالأهمية التي يوليها الكرسي الرسولي لهذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يشرفني أن أنقل للجمعية العامة الرسالة الشخصية لقداسة البابا يوحنا بولس الثاني، التي سوف أقدمها شخصيا للسيد أوبرتي.

(تكلم بالفرنسية)

"يسرني كثيرا، عن طريق هذه الرسالة، أن أنضم إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الأمم المتحدة الوديعة لأحد أغلى وأهم الصكوك في تاريخ القانون.

"أفعل ذلك بكل طيب خاطر لأنه في الدستور الرسمي لمجلس الفاتيكان الثاني لم تتردد الكنيسة الكاثوليكية في التأكيد على أنها في الوقت الذي تشاطر فيه أفراح وآمال وأحزان ومخاوف الناس في هذا العصر، ترجو أن نقضي بل ونستأصل أي شكل من أشكال التمييز فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للإنسان باعتبار أن ذلك يتعارض مع مشيئة الله.

"وبإعلانه عددا معينا من الحقوق الأساسية للإنسان وتخويلها لكل عضو من أعضاء الأسرة البشرية، أسهم الإعلان إسهاما حاسما في تطوير القانون الدولي، وتحدى تشريعات وطنية وسمح للملايين من الرجال والنساء بأن يعيشوا في جو يتيح قدرا أكبر من الكرامة.

"بيد أننا عندما ننظر إلى العالم المعاصر ندرك أن هذه الحقوق الأساسية، المعلنة والمدونة والتي نحتفل بها - لا تزال محل انتهاكات خطيرة مستمرة. لذلك فإن هذه الذكرى السنوية، بالنسبة لجميع الدول التي تلتزم بنص عام ١٩٤٨، هي نداء لمحاسبة النفس.

"ويميل البعض في كثير من الأحوال إلى اختيار هذا الحق أو ذلك الحق وفقا لأهوائهم ويتجاهلون تلك الحقوق التي تتعارض مع مصالحهم المؤقتة. والبعض الآخر لا يتردد في عزل حقوق معيَّنة وإخراجها من سياقها بغية تبرير أفعالهم، ويخلطون في كثير من الأحيان بين الحرية والترخيص، أو بغية ضمان تحقيق منافع لأنفسهم دون إيلاء اعتبار للتضامن الإنساني. ومثل هذه الاتجاهات تعوق بوضوح الهيكل العضوي للإعلان، الذي يوائم بين كل حق والحقوق الأخرى وبين الالتزامات والحدود الأخرى التي يتطلبها المجتمع المنصف.

"وعلاوة على هذا، تؤدي هذه الاتجاهات أحيانا إلى فردية مبالغ فيها قد تضطر القوي إلى السيطرة على الضعيف وبذلك تقويض الرابطة التي يقيمها الإعلان بين الحرية والعدالة الاجتماعية. لنتحاشى إذن أن يصبح هذا النص الأساسي مع مرور الزمن مجرد تمثال نعبِّر عن إعجابنا به أو أسوأ من ذلك مجرد وثيقة تودع في المحفوظات.

"ولهذا السبب أود أن أكرر هنا ما قلته في مناسبة زيارتي الأولى لمقر هذه المنظمة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩:

'إذا ما قُدر أن تُفقد في زوايا النسيان الحقائق والمبادئ الواردة في هذه الوثيقة وإذا ما قُدر لها أن تُغفل، وعلى هذا النحو، تُفقد حقيقتها البديهية التي ميَّزتها حينما ولدت فإن الهدف النبيل لمنظمة الأمم المتحدة سوف يواجه تهديدا بتدمير جديد.' (A/34/PV.17، ص ١٢-١٥)

ولن تندهشوا لو شارك الكرسي الرسولي عن طيب خاطر في تأييد بيان الأمين العام، الذي قال مؤخرا إن هذه الذكرى السنوية تتيح الفرصة للتساؤل ليس فقط عن الكيفية التي يمكن بها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن يحمي حقوقنا، وإنما عن الكيفية التي يمكننا بها أن نحمي الإعلان على النحو الصحيح.

"لذلك فإن الكفاح من أجل حقوق الإنسان يمثل تحديا لا بد من مواجهته، ويقتضي مثابرة وإبداعا منا جميعا. وإن كان نص عام ١٩٤٨ قد استطاع، على سبيل المثال، أن يحد من المفهوم الجامد لسيادة الدول والذي لم تكن الدول بموجبه تخضع للمساءلة عن الكيفية التي تعامل بها مواطنيها، لا يمكن لأحد أن ينكر أن أشكالا جديدة من السيادة قد ظهرت منذ ذلك الحين. واليوم هناك العديد من الجهات الدولية الفاعلة، المؤلفة من الأفراد والمنظمات، التي تتمتع بسيادة تقارن بسيادة الدول والتي لها تأثير حاسم الأهمية على مصير الملايين من الرجال والنساء. وبالتالي من الضروري إيجاد السبل المناسبة لكفالة قيام تلك الجهات الفاعلة بتطبيق مبادئ الإعلان.

"وعلاوة على ذلك، قبل ٥٠ سنة، لم يكن السياق السياسي لفترة ما بعد الحرب يسمح لواضعي الإعلان بتضمينه أسسا أنثروبولوجية ومرجعيات أخلاقية صريحة، إلا أنهم كانوا يدركون تماما أن المبادئ التي ينادي بها الإعلان ستفقد قيمتها سريعا ما لم يسع المجتمع الدولي إلى ترسيخها في مختلف التقاليد الوطنية الثقافية والدينية. وقد تكون المهمة الماثلة أمامنا هي الحفاظ بأمانة على وحدة رؤية واضعي الإعلان وتعزيز تعددية مشروعة في ممارسة الحريات التي ينادي بها، وأن نكفل في الوقت نفسه صفتي العالمية وعدم القابلية للتجزئة اللتين تتصف بهما الحقوق المتضمنة فيه.

"والتحدي الذي تتعين مواجهته هو تعزيز 'المعيار المشترك' الذي تشير إليه ديباجة الإعلان وتمكينه من أن يصبح على نحو مطرد المرجع النهائي الذي تلتقي فيه الحرية الإنسانية مع التضامن بين الأشخاص والثقافات بحيث يثريان بعضهما بعضا. ولهذا السبب فإن التساؤل عن العالمية أو حتى عن وجود بعض المبادئ الأساسية سيؤدي إلى تقويض هيكل حقوق الإنسان برمته.

"وفي نهاية سنة ١٩٩٨ هذه، نشهد حولنا الكثير للغاية من إخواننا وإخواتنا وقد انهالت عليهم الكوارث، أو عصف بهم المرض، أو أنهكهم الجهل والفقر، أو وقعوا ضحايا لحروب قاسية لا نهاية لها. وإلى جانبهم هناك آخرون أكثر رخاء يبدون في منجى من عدم الاستقرار ويستمتعون، على نحو مزعوم أحيانا، بضرورات الحياة وبالكثير من كمالياتها. فما هو المصير الذي آلت إليه المادة ٢٨ التي تقول:

'لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما.'

فالكرامة والحرية والسعادة لن تكتمل أبدا بدون التضامن. وهذا هو بحق الدرس المستفاد من التاريخ المرير لهذه الخمسين سنة الأخيرة.

"لذلك فلنتمسك بهذا التراث الثمين ونجعله، فوق كل شيء، يثمر من أجل سعادة الجميع وليصبح مفخرة لكل واحد منا!

"إنني أتضرع إلى الله بحرارة من أجل نماء الإخاء والتواؤم بين الناس الذين تمثلهم الأمم المتحدة، وأدعو الله أن يشمل الجميع ببركته الواسعة."

صدرت هذه الرسالة ممهورة بتوقيع البابا يوحنا بولس الثاني.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد نما إلى علم الرئاسة بأن السيد خوان أدولفو سنغير، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية، قد واجهته صعوبات متعلقة بسفره ولن يتسنى له الإدلاء ببيان. إلا أن نسخا من النص

المكتوب للسيد سنغير ستكون متاحة خلف قاعة المؤتمرات.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد لناتي ـ بوش (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لي الشرف أن أخاطب الجمعية العامة باسم منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، وهي منظمة خاضعة للقانون الدولي مضت تسعة قرون على إنشائها. وبالتالي يمكن اعتبارها أقدم كيان إنساني ظل قائما حتى اليوم.

إن وجود منظمة فرسان مالطة في أكثر من ١٠٠ بلد، فضلا عن جهود أعضائها المتطوعين والأعمال التي تقوم بها ـ وهو ما سلط الضوء عليه خلال الطوارئ التي حدثت مؤخرا في منطقة البحر الكاريبي ـ هي أمور تشهد على الخدمات التي تقدمها للبشرية. وما لها من علاقات دبلوماسية مع ٨٢ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يضمن استقلالية عملها، حيث يتأكد ذلك بوجودها في الأمم المتحدة وفي أكثر المنظمات الدولية أهمية وصلة بعملها. والاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا مع جمهورية مالطة فيما يتعلق باستخدام قلعة سانت أنغلو في بيرغو يعطي مثالا قريبا على وجودها في ميدان القانون العام. إن المنظمة تمارس مهامها المستقلة من مقرها الخارجي في روما.

ويبرر كل ذلك الأهمية التي توليها المنظمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولتطبيقه الفعلي. وما من شك في أن الإعلان يمثل أسمى درجة للسعي صوب بلوغ عالم أكثر إنصافا. وجميع البنود المحددة اللازمة لضمان حقوق الإنسان والاعتراف بها متضمنة في إعلان ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. وأود أن أذكر بأن معارضة التمييز لأسباب العرق أو الجنس أو الديانة، فضلا عن حرية الأفراد وأمنهم، والحق في الحياة، وإلغاء الرق، والمساواة أمام القانون، وحرية الإقامة، وحقوق الأسر، والحق في التملك، التي ترد في نص الإعلان، تمثل معالم بارزة في الرحلة الطويلة التي قطعتها الإنسانية حتى اليوم.

ولكن، في الوقت نفسه، يجب أن نراعي أن هذه الأهداف لم تتحقق على النحو الكامل. فهناك أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في ظروف من الفقر المدقع أو يتضورون جوعا. والمخدرات والإرهاب والبغاء والعنصرية والصراعات المسلحة والجهل هي من بين الويلات الأخرى التي تحدق بعدد لا يصدق من البشر.

وإذا قبلنا مبدأ ارتباط كل حق بواجب ما، بوسعي أن أقول إن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة تعي واجباتها. ووفقا لتقاليدنا، يتعين علينا أن نعلن أن حقوق الإنسان مصدرها اللّه مباشرة. وعبر القرون لم تع عقول البشر هذه الفكرة إلا بعد وقت طويل. وقد حدث تقدم هام في الـ ٥٠ سنة الماضية، حيث يرجع قدر كبير من الفضل في ذلك إلى الأمم المتحدة ووكالاتها.

ولا يمكن لأحد أن يتنصل من مساهمته في قضية الإنسانية. وابتداء من الحق في الميلاد إلى الحق في الموت بكرامة، تتبع الحياة البشرية مسارا يجب حمايته. وإلى اليوم لم يتحقق ذلك.

وحينما تتعرض حقوق الإنسان إلى الهجوم، فإن حمايتها هي مسؤولية كل دولة، في إطار سيادتها الخاصة. إلا أن على المجتمع الدولي أيضا أن يعي مسؤوليته. ولهذا السبب، يتعين على منظمة فرسان مالطة المستقلة أن

تقوم بكل ما في وسعها لدعم أعمال الأمم المتحدة عندما تضطلع المنظمة بالعبء الثقيل المتمثل في ترجمة نص الإعلان إلى واقع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناسبة الاحتفالية.

أعلن الآن اختتام الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في الفقرة الفرعية (أ) من البند ٤٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٤٦ من جدول الأعمال في مجموعه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠